مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

وثائق تاريخية

دورية ربع سنوية
تصدر عن مركز دراسات الخليج
والجزيرة العربية في جامعة الكويت

- مسألة المستشار المالي البريطاني في الكويت في ضوء الوثائق البريطانية
I.O.R R/15/5/213, F.O 37

أ.د. موسى غضبان

- اللجنة العامة للشعب الكويتي لمناصرة فلسطين - ١٩٣٧م

د. خالد يوسف الشطي

- أقدم مخطوط كويتي للشيخ مسيعيد العازمي

أ. طلال سعد الرميضي

- تأريخ سنة البشوت ١٣٤٩هـ - ١٩٣٠م

أ. حنان فهد الديحاني

العـــــدد (٨)

يونيو ٢٠٢٢م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

وثائق تاريخية

دورية ربع سنوية تصدر
عن مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت

- مسألة المستشار المالي البريطاني في الكويت في ضوء الوثائق البريطانية I.O.R R/15/5/213,F.O 37

أ.د. موسى غضبان

- اللجنة العامة للشعب الكويتي لمناصرة فلسطين - ١٩٣٧م

د.خالد يوسف الشطي

- أقدم مخطوط كويتي للشيخ مسيعيد العازمي

أ. طلال سعد الرميضي

- تأريخ سنة البشوت ١٣٤٩هـ - ١٩٣٠م

أ. حنان فهد الديحاني

العـــــدد (٨)

يونيو ٢٠٢٢م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت ـ ٢٠٢٢م

تأسس **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية** في جامعة الكويت في عام ١٩٩٤، كمركز بحثي يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار سلسلة «**وثائق تاريخية**»، وهي دورية تُعنى بنشر الوثائق التاريخية التي تتعلق بتاريخ دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية، ويقوم نخبة من الخبراء والمختصين بالتعليق على هذه الوثائق من ناحية محتواها والظروف التاريخية التي صاحبت إصدارها. وتهدف هذه الدورية إلى تزويد الباحثين والمهتمين بمراجع تاريخية من خلال الاستفادة من أرشيف المركز الذي يحتوي على العديد من الوثائق التاريخية النادرة.

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي
نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز ـ نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس ـ كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
عميد كلية الآداب بالإنابة
جامعة الكويت

تمهيد:

يتضمن هذا العدد الجديد من سلسلة (وثائق تاريخية)، أربعة موضوعات رئيسية تتناول جوانب متنوعة.

يقدم الموضوع الأول في العدد الحالي، عرضاً تاريخياً مستفيضاً لمحاولات بريطانيا تعيين مستشار مالي لها في دولة الكويت وذلك على ضوء الوثائق البريطانية المتاحة في هذا الشأن.

أما الموضوع الثاني، فيتناول دور دولة الكويت، تاريخياً، في تقديم المساعدة للدول والشعوب، مع التركيز على دور اللجنة العامة للشعب الكويتي لمناصرة القضية الفلسطينية.

وأما الموضوع الثالث، فهو يسلط الضوء على وثيقة تاريخية مهمة، وهي مخطوط نادر للشيخ مسيعيد العازمي عن كتاب «الموطأ» للإمام مالك بن أنس، ويعد هذا أقدم مخطوط كويتي.

ويختتم هذا العدد من (وثائق تاريخية) بالحديث عن (تاريخ سنة البشوت ١٣٤٩هـ-١٩٣٠م)، حيث يعرض أسباب تسمية ذلك العام بهذا الاسم، وطبيعة حدث «سنة البشوت»، وتطوراته، ومآلاته.

إن مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية إذ يفخر بتقديم هذه الوثائق النادرة والهامة، يأمل أن تكون معيناً للباحثين والمهتمين ولعموم القراء على الإلمام بتاريخ دولة الكويت، وإسهاماتها، وتطورها عبر الزمن.

مدير المركز
د. فيصل أبوصليب

فهرس المحتويات

رقم الصفحة

ـ مسألة المستشار المالي البريطاني في الكويت في ضوء الوثائق البريطانية I.O.R R/15/5/213, F.O 37 ..... ١٣
أ.د. موسى غضبان

ـ اللجنة العامة للشعب الكويتي لمناصرة فلسطين ـ ١٩٣٧م ٣١
د. خالد يوسف الشطي

ـ أقدم مخطوط كويتي للشيخ مسيعيد العازمي ٤١
أ. طلال سعد الرميضي

ـ تأريخ سنة البشوت ١٣٤٩هـ ـ ١٩٣٠م ٥٧
أ. حنان فهد الديحاني

مسألة المستشار المالي البريطاني في الكويت في ضوء الوثائق البريطانية I.O.R R/213/5/15, F.O 37

أ.د. موسى غضبان
كلية التربية الأساسية ـ الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

مقدمة:

منذ أن تم توقيع امتياز النفط في الكويت عام ١٩٣٤م، في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح، مع شركة نفط الكويت المحدودة K.O.C، لتبدأ بعدها عملية البحث عن النفط ثم اكتشافه عام ١٩٣٧ م، وأخيرًا تصدير أول شحنة منه من ميناء الأحمدي عام ١٩٤٦ م، وهكذا فبعد أن ظهر البترول عيونًا في الكويت، وبدأت في تسلم الدفعات المالية الأولى وفقًا لاتفاق الامتياز سالف الذكر، بعد ذلك العام، وبريطانيا تراقب عن كثب تلك التطورات المالية في الكويت، حيث عبرت وفي أكثر من موقف، عن رغبتها في متابعة تلك التطورات والاستفادة منها؛ لتحقيق أمرين هامين لمصلحتها، أولهما: الاستفادة منه كطاقة، وثانيهما: الاستفادة أيضًا من تلك الدخول المالية المترتبة على تصديره، ومتابعة تطوراتها، وهو أمر دأبت عليه بريطانيا؛ لحماية مصالحها، وهكذا ومنذ عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح، والذي استمرَّ حتى عام ١٩٥٠م بدأت بريطانيا في إثارة موضوع تعيين مستشار مالي

للكويت، ومحاولاتها إقناع الشيخ بذلك، كما فعلت مع العديد من إمارات الخليج العربي، كما أن محاولاتها هذه استمرت أيضًا في عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح منذ أن تسلَّم الحكم خلفًا للشيخ أحمد الجابر الصباح عام ١٩٥٠ م، وقد زخرت الوثائق البريطانية في تناول هذا الموضوع ، وسنختار منها ما تيسَّر؛ لعرض هذا الموضوع.

مسألة تعيين مستشار مالي بريطاني:

ومنذ عام ١٩٣٩ م حاولت بريطانيا ـ وبإلحاح شديد ـ أن تسيطر على مالية الكويت رغم اتفاقية ١٨٩٩م التي لا تعطي لها هذا الحق، وإنما تعطيها حق الاطلاع بالسياسة الخارجية للدولة.

ونظرًا للعلاقة الخاصة بين الكويت وبريطانيا ضمن إطار هذه الاتفاقية، فإن الشيخ طلب المشورة والنصائح البريطانية فيما يخص الكثير من الشئون الخاصة بالكويت، وعلى هذا فقد أصبح طلب الاستشارة من جانب الكويت عرفًا وتقليدًا ولم يكن أمرًا مفروضًا على الكويت.

ومن ثَمَّ وقعت مراسلات عديدة بخصوص تعيين مستشار مالي بريطاني لشيخ الكويت، وأوضح المعتمد البريطاني (W.R.HAY): «أنه استمع إلى هذه الآراء: أي تعيين مستشار مالي بريطاني للشيخ، ولكن لم تصله بعد تعليمات محددة بهذا الشأن. »وقد أجابه رئيس المعتمدين في الخليج في البحرين (C.J.BRIOR) «بأنه متعاطف تمامًا بالنسبة لهذا التعيين، ولكن شيخ الكويت لم يبدِ حاجة إلى ذلك المستشار»، كما أضاف رئيس المعتمدين: «أن الوقت الحالي غير ملائم للضغط على الشيخ؛ لقبول المستشار خاصة أن الحرب العالمية الثانية تزداد عنفًا، ومن الأفضل اختيار ضابط مناسب لهذه الوظيفة بعد انتهاء الحرب وازدياد دخول الكويت من البترول، وعندما تكون الحاجة في ذلك الوقت ماسة لمستشار مالي»، وقد بدأت الدراسات منذ ذلك الوقت في البحث عن شخص يصلح لهذا

المنصب، وقد برز من بين المرشحين في يونيو سنة ١٩٤٠م (HOGG)، الذي كان من قبل مستشارًا ماليًّا لحكومة العراق وتصور الوثيقة البريطانية أن (HOGG) هذا كان شخصًا ملائمًا لوظيفة المستشار؛ لأنه يعرف اللغة العربية تمامًا، كما طالبت الوثيقة بعرض الموضوع على شيخ الكويت.

وقد برز اقتراح آخر وهو أنه يجب عرض عدة أسماء على الشيخ؛ لاختيار إحداها وليس اسمًا واحدًا حتى لا يبدو أن هناك ضغطًا لاختيار اسم معين، ولكن السفارة البريطانية في بغداد أبلغت المعتمد البريطاني في الكويت بأنها ترى أن الوقت لم يحن بعد؛ لتعيين مستشار مالي بريطاني لشيخ الكويت؛ لأن دخول الكويت لم ترتفع بعد، ولهذا رأت بريطانيا تأجيل المحاولات البريطانية؛ للسيطرة على مالية الكويت إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وفي تلك الفترة كانت مهمة إدارة الأمور المالية قد أوكلها الشيخ أحمد الجابر للشيخ عبد الله السالم، الذي فوَّض بدوره شقيقه فهد السالم للإشراف عليها، وقد اتصل المعتمد البريطاني بالأخير؛ لجس النبض بالنسبة لتعيين المستشار المالي البريطاني للكويت، ولكن الحاكم أبلغ المعتمد: أن مالية الدولة تسير على أسس سليمة ومن الأفضل أن يدير العرب شئونهم المالية طبقًا لخبراتهم، فعلق المعتمد البريطاني: «بأنه ستكون هنالك حاجة لخبير في الشئون المالية، بمجرد أن تبدأ شركة البترول عمليات البحث والتنقيب والتصدير فيما بعد بشكل ضخم في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية».

في سنة ١٩٤٦م، وفي وثيقة مطولة من المعتمد البريطاني في الكويت إلى المقيم السياسي في بوشهر أوضح المعتمد البريطاني ـ بعد مقابلة مع حاكم الكويت ـ أن الشيخ قد صرح بأنه سيشرف شخصيًّا على مالية الكويت، وسيرأس الإدارة المالية في حالة غياب عبد الله السالم، ويبدو أن الحاكم حاول جاهدًا منع بريطانيا من فرض وصايتها المالية على الإمارة، ولكن المعتمد البريطاني استخلص في نهاية الحديث أن إشراف الشيخ على المالية سيكون اسميًّا فقط.

ويشير تقرير المعتمد البريطاني، أنه منذ مايو ١٩٤٦ كانت الكويت تتسلم ٤٠٠٠٠٠ جنيه إسترليني شهريًّا كدخول بترولية، كما يشير إلى أهمية وجود خبير

في الشئون المالية؛ لأن هذا الدخل سيزيد مع الوقت، وأعرب المعتمد البريطاني عن اعتقاده أن الشيخ سيوافق؛ لأن المسئوليات المالية هي أكبر من قدرات أي فرد من أفراد أسرته، ولكن المعتمد البريطاني أوضح أيضًا: «أن الشيخ يجد أنه من العار تعيين مستشار مالي أجنبي على مسئوليته الخاصة، وأن هذا سيظهر للشعب الكويتي بأن هذا التعيين يتمُّ بناءً على الضغط البريطاني»، فما الاعتراضات، أم ما شروط تعيين هذا المستشار الإنجليزي من وجهة نظر بريطانيا؟ ويتلخص هذا الأمر فيما يلي :

أولًا: يجب أن يكون المرشح لهذا المنصب مؤهلًا تمامًا لممارسة الشئون المالية، «وأنه مما يدمر مكانتنا ـ أي إنجلترا ـ ألا يكون الرجل المعين بوصفه مستشارًا ماليًّا خبيرًا ماليًّا قبل ذلك».

ثانيًا: لابد أن يعرف اللغة العربية نطقًا وكتابةً.

ثالثًا: يجب أن يكون المرشح البريطاني للمنصب مستعدًّا؛ لأن يعيش على النمط العربي لأنه لا يوجد في الكويت في ذلك الحين تجهيزات أوروبية.

ويبرز المعتمد البريطاني فكرة جديدة، فيرى أن مصالح بريطانيا والكويت يمكن الحفاظ عليها بتعيين مستشار مالي: مصري أو سوري، بشرط أن يكون المرشح من هاتين الدولتين مستعدًّا لتنفيذ الرغبات البريطانية، وأنه يجب أن يكون هذا المرشح مدعمًا بالمؤهلات المطلوبة، ومن السهل تدبير المكائد لهذا المستشار المصري أو السوري حتى ينهي عقده، وبالتالي يتم تعيين مستشار بريطاني وذلك بدلًا من «إقحام أنفسنا في مشكلات مع الكويت منذ البداية»، وأنهى المعتمد البريطاني مراسلاته «بأنه إذا حاز الموافقة على هذه الاقتراحات؛ فسيضغط على الأمير حتى لا يسمح لفهد السالم بالحصول على الإشراف على دائرة المالية».

وفي محاولة من الشيخ للتخلص من ضغط المعتمد البريطاني في محاولاته المستمرة؛ لتحقيق الإشراف البريطاني على مالية الكويت، طلب الشيخ أن ترسل بريطانيا إليه كتابًا بدلًا من الكلام الشفوي، وذلك للحصول على موافقة المجلس التشريعي

بخصوص تعيين المستشار المالي، ونتيجةً لذلك فقد أرسل رئيس المعتمدين في الخليج في البحرين خطابًا يتضمن أيضًا بعض الأسماء المرشحة لهذه الوظيفة.

وقد أوضح المعتمد البريطاني للمقيم السياسي أنه سيخاطب الحاكم بناءً على التعليمات الصادرة إليه، ويوضح له أن تعيين المستشار سيكون من صالح الكويت. وقد استخلص المعتمد البريطاني في الكويت أن السبب في أن الشيخ لا يود إقحام نفسه بالنسبة للهيمنة البريطانية على مالية الكويت، وأنه غير متأكد بأن هذا الاقتراح ستوافق عليه أغلبية المجلس التشريعي، ولكن المقيم السياسي في البحرين أوضح أن الحكومة البريطانية مهتمة تمامًا بالنسبة لاتخاذ إجراءات أكثر فاعلية لضمان تعيين مستشار مالي في الكويت، فيقول: «لقد اقترحت على الحكومة البريطانية أنني أثناء زيارتي القادمة للكويت سأبحث مع الشيخ بالتفصيل مسألة المستشار وأن أقدم له نصيحة شفوية وأن أبلغه إذا لزم الأمر بأنني أتصرف بتعليمات من الحكومة البريطانية»، وعبر المقيم السياسي عن تخوفه من أن هذا الضغط على الشيخ من أجل تعيين مستشار مالي بريطاني قد يعطي الفرصة للعناصر المعادية للإنجليز في العالم العربي؛ لمهاجمة السياسة الإنجليزية على أساس التدخُّل غير القانوني في الشئون الداخلية للكويت، وقد طلب المقيم السياسي رأي المعتمد البريطاني في هذه الأمور حتى يستطلع رأي الحكومة البريطانية قبل زيارته للكويت، وقد أفاد المعتمد في معرض رده: «أنه من الخطأ محاولة الاندفاع والضغط الشديد على الشيخ بالنسبة لهذه المسألة، وأن الخطوة التالية يجب أن تكون تقديم قائمة بأسماء المرشحين إلى الشيخ مع بياناتهم التفصيلية ومؤهلاتهم».

ونتيجة لذلك فقد اتصل المقيم السياسي بالحكومة البريطانية في نوفمبر ١٩٤٧ م وأوضح أن الشيخ قد وصل إلى قرار؛ لتعيين ضابط إنجليزي لإدارة الأمور المالية والجمارك، وأنه سيعرض في زيارته القادمة بعض الأسماء المرشحة، ويبدو أن شخصًا يدعى مستر (SAVIDGE) كان أقوى المرشحين لهذا المنصب. إن الدخول البترولية كان مقدرًا لها أن تصل إلى ٣,٥ مليون جنيه إسترليني ١٩٥٠ م، ثم إلى حوالي ٥ مليون جنيه إسترليني ١٩٥٢ م، هذا بالإضافة إلى أن هناك دخلًا

كبيرًا سيعود على الشيخ من حقوقه في المنطقة المحايدة، ومن الطبيعي أن يخصص جزءًا من هذه الدخول؛ لتحسين الإدارة والخدمات العامة والمصالح الأخرى، وقد استخلص المقيم السياسي أن هذا الدخل الضخم؛ سيؤدي إلى تقدم عظيم، ولن تجد حكومة الكويت نفسها قادرة على مواجهة هذه الأمور بنجاح دون مساعدة من مدير قادر وخبير في الأمور المالية أي أن الاعتبارات الخاصة بأهمية الإشراف المالي البريطاني على الكويت هي؛ لتلافي سوء الإدارة أو لتلافي بعض الأنشطة الشيوعية في المنطقة، وهذا الادعاء يتكرر من الحكومة البريطانية عند محاولتها السيطرة على الدول الأخرى، أي ربط أي مقاومة لمخططات الاستعمار بأنها من جانب الشيوعيين.

على أنه من الصعوبات المحتملة وقوف الشيخ عبد الله السالم وبعض العناصر الأخرى ضد تعيين خبراء مالية إنجليز، وأنه من الأفضل محاولة الحصول على تعاون الشيخ عبد الله السالم مع السياسة البريطانية، وفي هذه الأثناء قد برزت إلى السطح من جديد ـ طبقًا لكلمات المعتمد البريطاني في الكويت ـ آراء جديدة فقد أبلغ الحاكم المعتمد البريطاني أن بلاده في حاجة بالفعل إلى خبير في المالية، وطلب المعتمد من بريطانيا ترشيح من ستراه مناسبًا لهذه الوظيفة، وقد أسعد هذا الطلب الساسة الإنجليز، بل إن حكومة لندن نفسها أسعدها أن يفكر الشيخ في الاستعانة بمستشارين إنجليز في الإدارات المهمة للحكومة، وأنها ستبذل قصارى جهدها؛ لترشيح أفضل العناصر لهذه الوظائف، وبحث المعتمد البريطاني هذا الأمر مع الشيخ، وأوضح أن الأخير لن يوافق على تعيين ثلاثة أو أربعة مستشارين إنجليز دفعة واحدة وأنه من الأفضل أن تركز السياسة البريطانية على تعيين المستشار المالي باعتبار أن هذا المستشار المالي سيصبح له الهيمنة الفعلية على مقدرات الكويت المالية، أما بالنسبة لشروط تعيين هذا المستشار فإنه من الأفضل الاستعانة بالشروط التي تم بموجبها تعيين مستشار مالي في مسقط.

وتتلخص هذه الشروط في أن المرتب كان ألفي ريال معفاة من الضرائب، كما أنه تم منح المستشار منزلًا بالإضافة إلى أن أجرة السفر كانت على نفقة مسقط، وكان

يحصل على رعاية طبية وعطلة ستة أسابيع كل سنة كما كان له الحق في مرتب شهر عن كل سنة خدمة ومدة العقد ثلاث سنوات.

وقد أبلغ المعتمد البريطاني في الكويت الحاكم بفحوى هذه الشروط وأوضح أنه يمكن أن تندرج على المستشارين المزمع التعاقد معهم للمالية وغيرها، وعلق المعتمد البريطاني على ذلك بأنه يمكن زيادة المرتب قليلًا؛ لأن مستوى المعيشة في الكويت أكثر ارتفاعًا منها في مسقط.

ولكن ما هي ردود الفعل المتوقعة إذا ما حضر هؤلاء المستشارين إلى الكويت؟!

يرى المعتمد البريطاني في تقرير له مرفوع إلى المقيم السياسي في البحرين أن الرأي العام الكويتي سيختلف حول هذه المسألة، فربما يكون هناك من يرحب بهذه الفكرة، لكن بعض أفراد الأسرة الحاكمة والمثقفين والطلاب سيعتبرون هذا التعيين تدعيمًا للاستعمار البريطاني وإهانة لقدرة الكويتيين في هذا الشأن، كما أن بعض الموظفين قد يرون أنهم أحق بهذا المنصب كما أن بعض منافسي الشيخ لا يودون هذا التعيين؛ لأنه سيؤدي إلى ازدياد سلطات الشيخ ويبدو أن الشيخ كان مترددًا بالنسبة لمسألة المستشارين حتى إنه في مقابلة له مع المقيم السياسي في مايو سنة ١٩٤٨م أبلغه أن الصحف العراقية قد أوضحت في مقالاتها أن تعيين مستشارين بريطانيين في الكويت إنما هو عمل يتعارض مع جوهر الاستقلال، بل إن إحدى الصحف العراقية كتبت مقالة مطولة عن الاستقلال مشيرة إلى موضوع هؤلاء المستشارين، وكذلك فإن الشيخ تعلل أيضًا بأن الملك عبد العزيز آل سعود سينتقده إذا ما عين مستشارًا ماليًّا بريطانيًّا «وأنه في هذه المرحلة لا يود مواجهة انتقادات داخلية وخارجية بخصوص هذه المسألة»، وبعد نحو شهرين أي في يوليو وفي مقابلة بين المعتمد والشيخ تساءل المعتمد عن ذلك الموضوع الذي طال به الأمد، وقد لمح المعتمد البريطاني في حديثة عن إمكانية تعيين الأجانب، فهم يفضلون (أي الحكومة الكويتية) أن يكونوا من الشرق الأوسط ومن المسلمين، وهم قلقون بالنسبة لتقبل الآراء والأفكار الغربية وإن كانوا يتقبلون التطور التكنولوجي الغربي، واستشف المعتمد البريطاني أن الضغط المستمر على الشيخ سيثمر عن موافقته على تعيين المستشارين البريطانيين وذلك بسبب حاجة الكويت بالفعل إلى هؤلاء.

ومن مراسلة لوزارة الخارجية البريطانية بخصوص هذه المسألة (المستشارين) فإن التحليل لهذه المراسلة يقودنا إلى القول بأن النقد الذي سيوجه للشيخ من داخل إمارته هو أمر متوقع، ولكن الخارجية البريطانية أبرزت شكوكها بالنسبة لأي نقد خارجي، وقد كشرت الخارجية البريطانية عن أنيابها عندما أبلغت المقيم السياسي في البحرين: «إذا شعرت بأن مسألة النقد الداخلي هي مجرد مماطلة من الشيخ؛ فاضغط وهدد الشيخ بقوة لأن مسئولياتنا تتطلب تعيين مستشارين إنجليز في الكويت وبدون أي تأخير، أما بالنسبة لنوعية هؤلاء المستشارين فإننا نلح على مستشار للمالية»، وفي ١٤ مايو سنة ١٩٤٩م التقى المستر بروز المندوب البريطاني عن المقيم السياسي بالشيخ أحمد الجابر وشرح له أهمية تعيين مستشارين في الحكومة الكويتية وعلى رأسهم المستشار المالي.

وواضح هنا أن هذا الممثل البريطاني قد أرسل؛ لتدعيم الأفكار البريطانية بخصوص المستشارين وتحقيق ما لم يستطع المعتمد البريطاني تحقيقه، فيحاول أن يجر الشيخ من نقطة إلى نقطة وبأسلوب جديد من الأمن وانتشار الشيوعية في الشرق الأوسط وتهديد الكويت بها ثم انتقل رويدًا رويدًا إلى مسألة السيطرة البريطانية على مالية الكويت، وقد أجاب المستر (بروز) عن تساؤل الشيخ بأن الشيوعية والإصلاحات في الإدارة طبقًا لخبرات الحكومة البريطانية ـ أجزاء لمشكلة واحدة ـ وواضح هنا عدم الربط في كلمة الممثل البريطاني.

على أية حال أوضح الشيخ أنه طول حياته يبذل جهده من أجل تحسين حياة شعبه (وأن أي إنسان يعرف تمامًا كم كانت الكويت صغيرة، وكم كانت فقيرة في المصادر المادية وأنه يستطيع أن يرى الآن كم هي مزدهرة وحينئذ سيقرر مدى نجاحنا)، كما ركز الشيخ على نقطة خطيرة وقانونية وهي أن الحكومة البريطانية هي المسئولة عن الشئون الخارجية بمقتضى معاهدة سنة ١٨٩٩ م، وأن بريطانيا لن تتدخل في الشئون الداخلية منذ ذلك التاريخ، وأنه يأمل أن الحكومة البريطانية لا تفكر في تغيير سياستها، فأشار المستر (بروز) إلى أن وجود كميات ضخمة من المال في دولة صغيرة كالكويت قد يثير لدى الفقراء من شعبها الحقد لدى الشيخ

والغيرة لدى الدول المجاورة، ولكن الشيخ في محاولة منه لإبعاد التدخل البريطاني في أموره الداخلية أوضح أنه يوجه الأموال الناجمة عن تدفق البترول للإصلاحات الاجتماعية؛ لتحسين أوضاع أفراد المجتمع ككل، وأن الشيخ سوف «يقبل تمامًا المشورة البريطانية في الشئون الخارجية، ولكنه يقود بنفسه شئونه الداخلية» ويبدو أن الشيخ ازدادت حدته مع الممثل البريطاني في حين أوضح له بصراحة: «إذا كانت الحكومة البريطانية تريد الاستيلاء على أموالنا فعليها أن تقول ذلك بصراحة»، وهنا تراجع المستر (بروز) ، وأوضح أن هذه ليست نية الحكومة البريطانية وأنها تود فقط المساعدة في مواجهة مشكلة مشتركة، فأجاب الشيخ بأنه يبحث دائمًا عن المشورة البريطانية في شخص المعتمد البريطاني عندما يكون في حاجة إلى ذلك، وواضح أن الشيخ طيلة هذه المقابلة لم يقتنع بالادعاءات البريطانية بضرورة تعيين المستشار.

كان ذلك في نهاية الأربعينيات حيث توفي الشيخ أحمد الجابر في ديسمبر سنة ١٩٥٠ م وتسلم الشيخ عبد الله السالم دفة الحكم في الكويت في نفس السنة.

وهكذا تبدو أهمية تعيين مستشارين في الكويت بالنسبة لبريطانيا خاصة في العهد الجديد تتضمن استمرار تحقيق هذه الفكرة التي سعت إليها منذ حكم الشيخ أحمد الجابر، ومنذ ذلك التاريخ بدأت الدخول البترولية في الازدياد، وبدأت مرحلة تعديل شروط الامتياز، وكذلك سن الضرائب مع استمرار المحاولات البريطانية حتى مع العهد الجديد للسيطرة على الأمور المالية في الكويت.

لم يكن الشيخ عبد الله السالم غائبًا عن مسرح هذه الاتصالات، فهو قبل أن يتسلم زمام الحكم كان مديرًا للمالية، وعاصر مراحل توقيع الامتياز ، وكذلك تصدير أول شحنة للنفط ، وكان متابعًا لعمليات الاستخراج والتصدير، بل وحتى مستوى الدخل الناتج من عمليات تصدير النفط والتي لم تكن آثارها قد بدأت بشكل كبير ، لأن الفترة بين تصدير النفط وتسلم الشيخ عبد الله السالم الحكم في الكويت لم تكفِ للحكم على أن ما يجري كان في صالح الكويت ، ولكن بدا واضحًا أن فترة حكم الشيخ عبد الله السالم قد امتازت بارتفاع دخول الدولة من النفط.

على أنه ومنذ بداية الخمسينات فإن الدخول من النفط آنذاك قد بدأت آثارها في الظهور، وقد استغلت الشركة صاحبة الامتياز فترة السنوات الأربع تلك؛ لتقوم بعملية ضخ كبيرة من آبار النفط، الأمر الذي جعل الشيخ عبد الله السالم يبدأ مفاوضات لإجراء بعض التعديلات على بعض بنود الاتفاقيات، أو إضافة مواد جديدة وقوانين أخرى بغية رفع الدخل من النفط.

لقد شهدت فترة الخمسينات من القرن الماضي تطورات كبرى فيما يخص ارتفاع الدخل من البترول والضرائب في الكويت ، مما جعل بريطانيا تبدأ ملاحظة هذه الدخول ومتابعتها لحرصها على أن تكون صاحبة اليد والرأي فيها ، فأدى ذلك إلى استمرار المحاولات المختلفة للسيطرة على المقدرات المالية للكويت من خلال تعيين مستشار مالي ، وتقديم المشورة لحاكم الكويت في هذا الجانب هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى فإن تعيين أي مستشار في أي فرع من فروع الإدارة في الكويت سيسهل مسألة تعيين المستشار المالي ، وهو بيت القصيد والهدف الذي تسعى بريطانيا لتحقيقه ولهذا استمرت حتى في العهد الجديد في محاولاتها؛ لتعيين مستشار مالي، ولقد عبرت بريطانيا أكثر من مرة في تلك الفترة عن تخوفها من التقدم الذي يحدث في الكويت في بداية الخمسينات، ولهذا فإنه طبقًا لوجهة النظر البريطانية فإن مسألة تطوير الكويت من نواحي إنشائية أو تعليمية أو خدمية ليست ذات أهمية بالنسبة لها بقدر ما للأمور المالية من أهمية، وتعتبر بريطانيا أن أي تطوير للمقدرات المالية في الكويت إنما هو ضد المصالح البريطانية ، ويلخص المعتمد البريطاني هذه المصالح بمراسلته في هذا الشأن إذ يقول: «إنه يجب أن يسمح لشركة البترول بإنتاج النفط وتصديره دون مضايقة ، وأن تعمل الشركة على مقاومة تعديل شروط الامتياز حتى لا تتعرض إلى خسائر».

كما أن الكويت تتسلم دخولها من النفط بالعملة الإسترلينية وبالتالي فإن بريطانيا حاولت أن تستفيد من هذه الدخول عن طريق تشجيع الحكومة الكويتية على الاستثمار داخل بريطانيا، وكانت ترى أنه لابد من استغلال معاهدة الحماية سنة ١٨٩٩ م استغلالًا جيدًا، وأن «مكانتها كقوة حماية يجب أن تشمل تدخلها في شئون

الحكومة والإدارة، وأن يكون لها حضور مستمر، وإن كان من الأفضل السيطرة وتوجيه الأمور بما يخدم المصالح البريطانية في المنطقة عامة والكويت خاصة».

ولهذا ظلت بريطانيا تراقب بحذر ذلك التطور السريع الذي يحدث في الكويت منذ بداية الخمسينات، ولقد رأت الحكومة البريطانية أن يكون الاتصال مع الحاكم فيما يخص إصلاح الإدارة المالية وغيرها عن طريق قناتين:

الأولى: المشورة المستمرة بين الشيخ وممثل بريطانيا في الخليج.

الثانية: تقديم المشورة لرؤساء الدوائر الحكومية فيما يحتاجون إليه من الخبرة البريطانية (العريقة) وبخاصة في التنظيم.

وإن تقديم بريطانيا بشكل عام المشورة في أمور كثيرة، وهو التعاون الذي ترغب بريطانيا في استمراره على الأقل بين الجانبين.

ونرى أن بريطانيا وبعد أن يئست من محاولاتها لتعيين المستشار المالي بدأت تتحول إلى فكرة خلق نوع من المشورة على الأقل إن لم يتيسر تعيين هذا المستشار.

وفي سنة ١٩٥٣ م وأثناء إعداد الميزانية لتلك السنة، تبين أن الدخل وصل إلى ٨٥ مليون جنية إسترليني، وقد أوضح المعتمد البريطاني في مراسلة له يصف بها السرعة التي يقوم بها الشيخ في تحديث البلاد والصرف على التنمية وأرقام الدخل التي تبينها الميزانيات ، كل ذلك فسره المعتمد البريطاني أنه يسير ضد مصلحة بلاده « وأن الموقف قد يخرج من أيدينا » . ويدعو المعتمد البريطاني إلى وضع نظام دقيق للمالية والتنمية يأخذ في الحسبان أساليب التخطيط والتنظيم ، وقد تزامن ذلك مع تشكيل الشيخ للجنة التنفيذية العليا في سنة ١٩٥٤ م؛ لمساعدته في شئون الحكم والتي أوصت بإنشاء ديوان للمحاسبة لمتابعة ومراقبة حسابات دوائر الدولة ، ويبدو أن تشكيل هذه اللجنة إنما جاء لقطع الطريق على بريطانيا وإحباط محاولاتها لتعيين مستشارين في الكويت.

أما بخصوص الاستثمارات فإن ارتفاع الدخل جعل الشيخ يفكر في استغلال جزء من هذه الدخول للاستثمار خارج الكويت ، وقد شهدت مسألة الاستثمار

هـذه أيضًـا اتصـالات بريطانيـة كويتيـة خاصـة أن عوائـد النفـط دفعت للشـيخ بالعملة الإسـترلينية؛ ممـا جعـل بريطانيـا تحـرص عـلى أن يعـود جـزء مـن هـذه الأمـوال إليهـا حيـث كانـت زيـادة الدخـل في الكويـت محـل متابعـة مـن قبـل بريطانيـا التي مـا انفكت تفكـر في مصـير هـذه الدخـول التي يفـترض أن تسـتثمر في بريطانيـا؛ لأن عدم حدوث ذلـك سـيؤثر عـلى منطقة الإسـترليني مما سـيمهد لتدخـلات من بعض الـدول الأخرى في شـئون إمـارة الكويـت ، ومـن أجـل تحقيـق ذلـك فـإن مجموعـة مـن كبـار المسـئولين البريطانيـين في وزارة الخزانـة قـد زارت الكويت من أجل الضغط على الشـيخ؛ لافتتاح مكتـب اسـتثمار في لندن.

لكـن الشـيخ ربـط ذلـك بمقترحـات وتوصيـات تقـدم مـن اثنين عـلى الأقـل مـن أعضـاء الوفـد عـلى أن يجـري الشـيخ مشـاورات مـع ممثـل الحاكـم في لنـدن، وقـد وافـق البريطانيـون عـلى شروط الشـيخ، وتـم توقيـع الوثائـق الخاصـة بالمشروع في ٢٣/ ٢/ ١٩٥٣ م، وأقـرت فيـما بعـد المبالـغ المخصصـة للاسـتثمار (حـوالي ٢٧ مليـون جنيـة إسـترليني) خصص منها ١٥ مليونًا لحسـاب الاسـتثمار بينما بقـي ١٢ مليون جنية إسـترليني تسـحب عند الحاجة إليها. وفي منتصف الخمسـينات أنشـأ الشـيخ من ناحية هيئـة للاسـتثمار في لنـدن لهـذا الغـرض.

وقـد أبـرز المعتمـد البريطـاني هـذه المسـألة مـن حيـث أن مصلحـة الكويـت تتطلـب اسـتثمار الجـزء الأكـبر مـن دخولها في لنـدن ، لكن الوجه الثاني للمسـألة هـو أن بريطانيا تريـد احتـكار اسـتثمارات الكويـت داخـل أراضيهـا ؛ فتطلـب مـن الشـيخ أن يكـون الإنفـاق لـشراء الضروريـات داخـل منطقة الإسـترليني ، حتى ولو لم يكن مـن بريطانيا نفسـها، وحيـث أن المتعاقديـن البريطانيـين كالمهندسـين والخـبراء هـم الأغلبيـة في سـوق التعاقـد، وتظهـر لنـا الوثائـق البريطانيـة تنافسًـا في مجال الاسـتثمار بـين الشركات البريطانيـة التـي توسـع نشـاطها في منطقـة الـشرق الأوسـط وخشـيت بريطانيـا مـن أن هـذا الأمـر سـيؤدى إلى الإضرار بمصالحهـا « وأنـه لا بـد مـن بـذل الجهـود مـن قبـل الـشركات البريطانيـة للحـد مـن النشـاط الأمريكـي في المنطقة» وقـد واجهـت بريطانيا في ذلـك نقـدًا مـن البنـك الـدولي حيث حـذر رئيس البنـك بريطانيـا من أنها سـتتعرض

لنقد قاس من العرب إذا ما حاولت الضغط لحصر كافة استثمارات الدخول البترولية في أراضيها.

واعتبارًا من سنة ١٩٦٠ م فإن الشيخ أنشأ مجلس يُسمَّى (مجلس الاستثمار واللجنة الاستثمارية) حيث يعمل هذا المجلس تحت إشراف الحكومة وكان الهدف من إنشاء هذا المجلس هو تنظيم النشاط الاستثماري وتطويره فيما يعد.

وهكذا فقد بدأت مقدمات الاستقلال في أوائل الستينات بالظهور، وأصبحت بريطانيا في موقف صعب خاصة بعد التطورات التي حدثت في تلك الفترة، وتخلي بريطانيا عن بعض أفكارها ومحاولتها تحسين صورتها أمام دول المنطقة وكذلك فإن توسع الحكومة الكويتية في استخدام خبراء من الدول العربية أدى إلى توقف المحاولات البريطانية المحمومة والتي استعرضناها من خلال تلك الاتصالات التي تمت بينها وبين الكويت.

الخاتمة:

لم تتوقف الاتصالات والمشاورات بين الكويت وبريطانيا ، منذ توقيع اتفاقية الحماية عام ١٨٩٩ م ، إلا أنها نحت منحى آخر منذ ظهور النفط ، وما تبع ذلك من ارتفاع في دخول الكويت المالية ، واعتبارًا من ثلاثينيات القرن الماضي فقد نشطت السياسة البريطانية في الكويت وكما أشرنا ، للحصول على موافقة الشيخين أحمد الجابر وعبد الله السالم لإيجاد صيغة تسمح لبريطانيا بالإشراف على مالية الإمارة، الأمر الذي تم رفضه من قبلهما رغم تلك المحاولات والمناورات المحمومة التي قامت بها بريطانيا؛ لتحقيق هذا الهدف، ولهذا فقد ألقت تلك المحاولات الضوء على نوعية العلاقة بين الطرفين، والتي بدأت ملامحها بالتغير منذ ذلك الوقت ، نظرًا للتدخلات البريطانية المتزايدة في شئون الكويت الداخلية، مما يتعارض مع جوهر الاتفاقية التي لا تعطيها هذا الحق، فالمساس بالأمور المالية للدولة ومحاولات السيطرة عليها أمر يتنافى مع استقلال الكويت وسيادتها، وقد أحسنت القيادة الكويتية صنعًا في صد هذه المحاولات، ومن ثم الحفاظ على سيادة الدولة واستقلالها، فالاستقلال السياسي لابد أن يقرن بالاستقلال الاقتصادي.

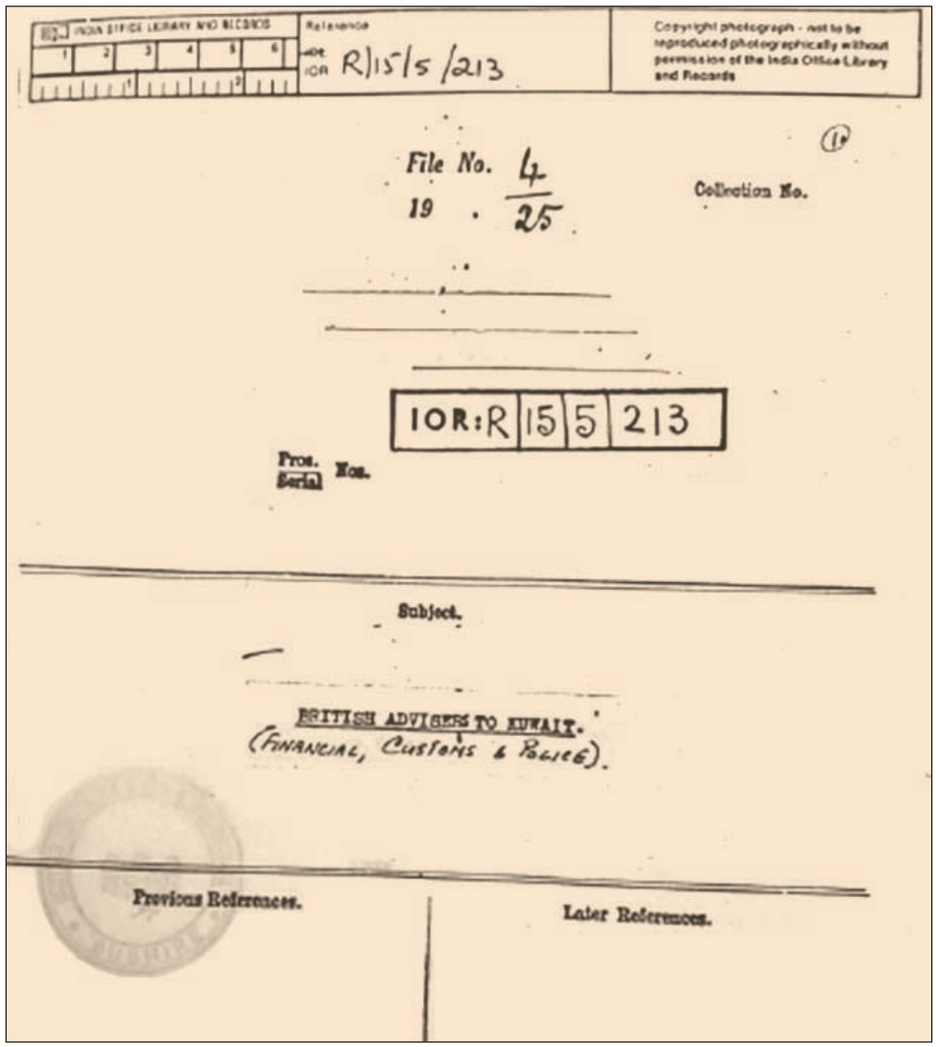
INDIA OFFICE LIBRARY AND RECORDS

Reference
IOR R/15/5/213

Copyright photograph - not to be reproduced photographically without permission of the India Office Library and Records

File No. 4
19 . 25

Collection No.

IOR:R 15 5 213

Pros. Serial Nos.

Subject.

BRITISH ADVISERS TO KUWAIT.
(FINANCIAL, CUSTOMS & POLICE).

Previous References.

Later References.

(40) 37

CONFIDENTIAL

No. 1914 -S

The Hon'ble the Political Resident, Persian Gulf, presents his compliments to:-

The Political Agent,

KUWAIT,

CONFIDENTIAL
Kuwait Receipt
No. 925 Dated 15/11/47.

and has the honour to transmit to him a copy of the under-mentioned document(s).

PERSIAN GULF RESIDENCY
BAHRAIN

Dated the 7th November, 1947.

REFERENCE TO PREVIOUS CORRESPONDENCE

Description of Enclosure.

Number and Date	Subject
Residency telegram No.1118 dated 7th November, 1947, to Commonwealth Relations Office, London.	FINANCIAL ADVISER FOR KUWAIT.

GULF RESIDENCY

INDIA OFFICE LIBRARY AND RECORDS
Reference
IOR R/15/5/213
Copyright photograph - not to be reproduced photographically without permission of the India Office Library and Records

(41) 38

Telegram S.Indiv. (CYPHER TELEGRAM - O.T.P. - SECRET)
From Political Resident, Bahrain.
To Commonwealth Relations Office, London.
No. 1118
Dated the 7th November, 1947.

Donaldson from Hay.
Your letter No.Ext.2317/47 October 27th.
ADVISER FOR KUWAIT.

2. Tandy informs me that Shaikh recently said that he had come to the conclusion that he would have to employ British officers for finance police customs and posts. Remark was made casually in conversation and was not apparently intended to be taken too seriously.

3. If you agree I propose to take up the matter with the Shaikh during my forthcoming visit to Kuwait and if he shows signs of agreeing ask him if he would like us to submit list of candidates for his consideration. I should like to be authorised to inform him verbally if I find it necessary that in pressing him to appoint a British Financial Adviser I am acting under instructions from His Majesty's Government.

4. Most suitable candidate I can think of for post of Financial Adviser is Savidge who spent some time doing public relations work in Iraq during the war and has more recently held a revenue appointment in Hyderabad State but I do not know what he is doing now.

= HAY =

CLS.

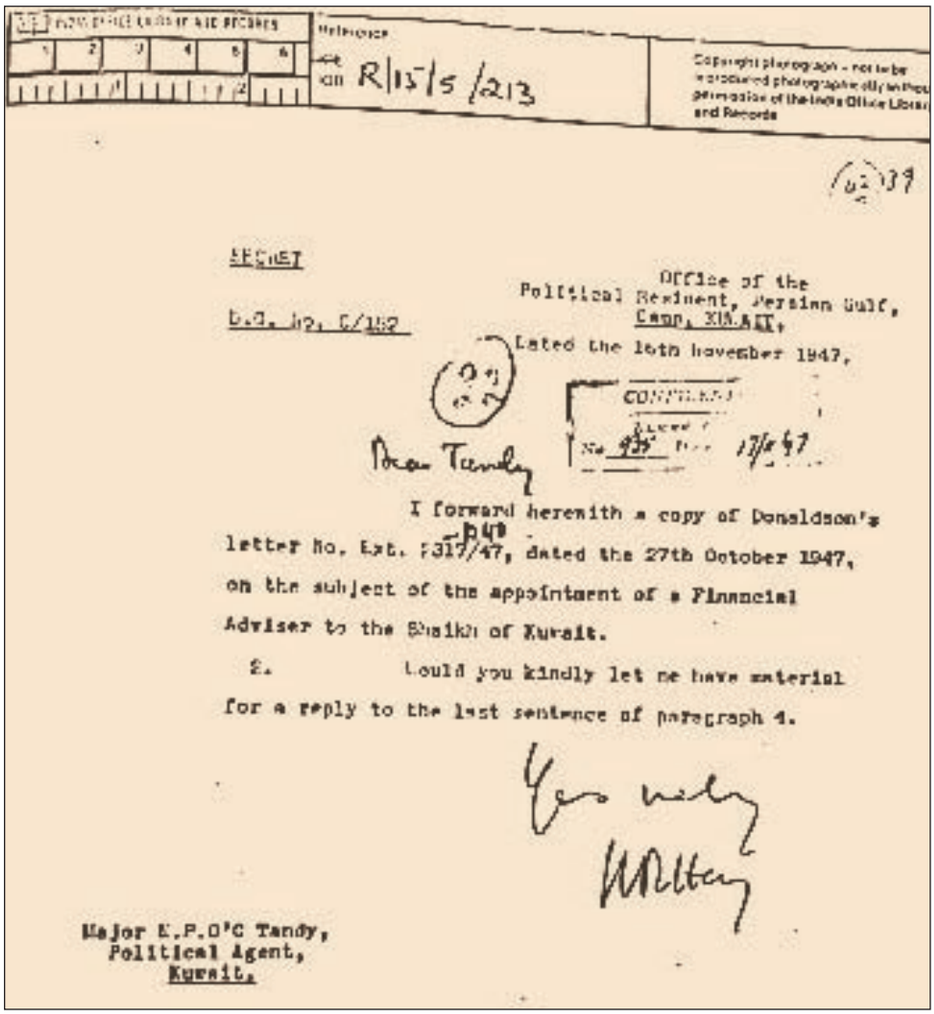

INDIA OFFICE LIBRARY AND RECORDS

Reference
R/15/5/213

Copyright photograph - not to be reproduced photographically without permission of the India Office Library and Records

(62) 39

SECRET

Political Resident, Persian Gulf,
Camp, BUSHIRE,

D.O. No. C/152

Dated the 16th November 1947.

(23)
(62)

CONFIDENTIAL
No. 935 17/11/47

Dear Tandy,

I forward herewith a copy of Donaldson's letter No. Ext. 7317/47, dated the 27th October 1947, on the subject of the appointment of a Financial Adviser to the Shaikh of Kuwait.

2. Could you kindly let me have material for a reply to the last sentence of paragraph 4.

Yours sincerely,
W. Bell

Major L.P.O'C Tandy,
Political Agent,
Kuwait.

اللجنة العامة للشعب الكويتي لمناصرة فلسطين ـ ١٩٣٧م

د. خالد يوسف الشطي
رئيس مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني «فنار» دولة الكويت

مقدمة:

منذ تأسيس الكويت في مطلع القرن السابع عشر الميلادي وبالتحديد في عام ١٦١٣م وهي تقدم دعمها للدول والشعوب والقبائل المجاورة التي تطلب الدعم والنجدة والغوث، واستمرت على هذا المنهج الإنساني إلى يومنا هذا، ولقد قلَّدت منظمة الأمم المتحدة دولة الكويت بلقب المركز العالمي الإنساني وأميرها الراحل بقائد للعمل الإنساني وذلك في ٩/ ٩/ ٢٠١٤م، وما تزال الكويت تسير على هذا المنوال، وستظل كذلك بإذن الله تعالى، وقد حددَّت معالم إستراتيجيتها القادمة لعام ٢٠٣٥م بعنوان كويت جديدة، وجعلت ضمن أهدافها العمل الإنساني ومساعدة الدول والشعوب للمساهمة في تحقيق تنميتها المستدامة.

ومن أبرز ما قدَّمته الكويت في الدعم والمناصرة، هو ما قدَّمته لمناصرة قضية فلسطين منذ مطلع القرن العشرين عندما تآمر الغرب؛ لتحقيق وعد لليهود باختيار دولة فلسطين موطنًا لهم، حيث جاء وعد بلفور وزير خارجية بريطانيا عام ١٩١٧م؛ ليؤكد على هذا الوعد، ثم جاء اختيار هربرت صموئيل اليهودي؛ ليكون مندوبًا ساميًا على فلسطين، وأقرَّت هيئة الأمم انتداب بريطانيا على فلسطين

في ٢٤ تموز ١٩٢٢م، وحضر بلفور إلى فلسطين ؛ لافتتاح الجامعة العبرية فيها عام ١٩٢٥م، فبدأت الاضطرابات والاحتجاجات والثورات في فلسطين ثم تبعها دول العالم العربي والإسلامي.

ولقد كان لدولة الكويت الدور البارز في دعم قضية فلسطين وما تزال إلى يومنا هذا.

دور دولة الكويت في مناصرة الدول والشعوب:

تميزت الكويت عبر تاريخها بوقوفها مع الدول والشعوب المتضررة والمنكوبة، مقدمة لهم الدعم والنصرة والمؤازرة، ولقد كان للقبائل المجاورة النصيب الأكبر من ذلك الدور الإنساني، كما كان للدولة العثمانية دولة الخلافة الإسلامية الدور البارز أيضًا في دعمها وتقديم العون لها عند أزماتها، وقد قدَّمت الدولة العثمانية العديد من الأوسمة والنياشين لحكام الكويت لدورهم الإيجابي تجاه مساعدتها أثناء أزماتها.

وكان للدول العربية النصيب الوافر من الدعم والعون أثناء أزماتها وكوارثها، كحرب عام ١٩٤٨م[١]، والعدوان الثلاثي على مصر، والثورة الكبرى في الجزائر، والكوارث الإنسانية الطبيعية التي أصابت الدول العربية والإسلامية، فواجهتها الكويت بالدعم: المادي والدبلوماسي والإنساني.

ولعل ما قامت به الكويت مؤخرًا من إقامة مؤتمرات للمانحين للدول المنكوبة الدور المهم في تسميتها من الأمم المتحدة كمركز عالمي للعمل الإنساني، منها مؤتمر المانحين لشرق السودان عام ٢٠١٠م، ومؤتمرات المانحين للشعب السوري: الأول والثاني والثالث في الأعوام ٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥ ومؤتمر المانحين لدعم التعليم في الصومال ٢٠١٧ ومؤتمر إعمار العراق عام ٢٠١٨م[٢].

(١)العمل التطوعي في دولة الكويت، د. خالد يوسف الشطي، مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني-فنار، ط١، ٢٠١٨.
(٢)حكام الكويت مآثر خيرية ومواقف إنسانية، د. خالد يوسف الشطي، مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني-فنار، ط١، ٢٠٢٢م.

وقد قدمت الكويت عدة مليارات في هذه المؤتمرات دعمًا للشعوب والدول المتضررة والمنكوبة.

ومن أبرز ما قامت به الكويت من دعم ومؤازرة هو ما قدمته لقضية فلسطين[٣].

دعم دولة الكويت لقضية فلسطين:

بدأ دعم الكويت لقضية فلسطين بعد صدور وعد بلفور ووعد الدول الغربية لليهود باختيار فلسطين موطنًا لهم؛ فبدأت الثورات في فلسطين، كان منها ثورة النبي موسى عام ١٩٢٠م ثم الإضراب الشامل عام ١٩٢٥ ثم حادث البراق عام ١٩٢٩م وانعقاد المؤتمر الإسلامي الأول في القدس عام ١٩٣١م بحضور عدد من أبناء العالم: العربي والإسلامي مؤكدين على الدفاع عن حائط البراق واستنكار سياسة بريطانيا في دعم الصهيونية العالمية؛ لاحتلال فلسطين وجعلها بلدًا قوميًّا لليهود.

فتحرك العالم العربي؛ لمواجهة هذا الضرر، وكان للكويت رغم قلة إمكاناتها وعدد سكانها دور بارز ومهم في نصرة قضية فلسطين.

فتم دعوة الشيخ محمد أمين الحسيني مفتي القدس لزيارة الكويت مرتين، وتم تقديم الدعم اللازم لمساعدته على الوقوف أمام تلك الممارسات البريطانية، وتم إقامة مؤتمرات في الكويت، وحملات جمع تبرعات لدعم قضية فلسطين.

وقد ازداد دعم أبناء الكويت حكامًا ومحكومين لقضية فلسطين مع انطلاقة ثورة القسَّام عام ١٩٣٦م، فشكَّل أبناء الكويت اللجان الشعبية، ولجان جمع التبرعات وأرسلوا البرقيات وراسلوا الصحف والمجلات، وتم شراء السلاح وإرساله برًّا من خلال العراق؛ ليصل إلى فلسطين، وساهم حكام الكويت في إرسال برقيات لحكام العرب للدول الغربية للوقوف أمام هذا الاعتداء على فلسطين.

وصدع الشعراء بقصائدهم الملتهبة؛ لنصرة فلسطين وتحريك مشاعر العرب للوقوف معها، واستمرت الكويت في دعمها لقضية فلسطين مُعلنة دعمها

(٣)فلسطين في عيون الكويت، د. خالد يوسف الشطي، مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني- فنار، ط١، ٢٠١٨.

الكامل على الصعيدين: الحكومي والشعبي بكل مؤسساتها، وأسست الكويت لجان مقاطعة للكيان الصهيوني، وما تزال تقاوم وترفض التطبيع، وتقدم الدعم: الإعلامي والإنساني والدبلوماسي؛ لمناصرة هذه القضية حتى تتحرر دولة فلسطين من اعتداء الكيان الصهيوني الغاصب المحتل.

وفي أكتوبر عام ١٩٣٦ تشكَّلت لجنة لمناصرة الشعب الفلسطيني وسميت لجنة أكتوبر، فقامت بجمع التبرعات وعقد اجتماع جماهيري حضره ١٥٠ موطنًا كويتيًّا وتم خلاله إلقاء الخطب المؤيدة لنضال الشعب الفلسطيني وتَمَّ جمع التبرعات، وكانت اللجنة بعضوية كلٍّ من: الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، أحمد الحميضي، محمد ثنيان الغانم، عبد الرحمن البحر، السيد علي سيد سليمان الرفاعي، مشعان الخضير، محمد أحمد الغانم[٤] وقد تم جمع ٧٥٠٠ روبية.

وكان لنساء الكويت دور فاعل في جمع التبرعات في هذا الاجتماع، وتبرعت السيدة شاهة الصقر بدكان تجاري باعته بقيمة ٢٥٠٠ روبية، وتبرعت بالمبلغ لهذه اللجنة[٥].

وكتبت مجلة الفتح تقول: حيَّا الله الكويت، وبيَّض الله وجوه الكويتيين[٦]، وقام أبناء الكويت بشراء السلاح وإرساله إلى فلسطين عبر الأراضي العراقية[٧].

أما اللجنة العامة للشعب الكويتي عام ١٩٣٧م، فقد أسس أبناء الكويت هذه اللجنة، وقد تم معرفة أهدافها وأسماء أعضائها وأعمالها من خلال البرقية التي أرسلها أحد أعضاء اللجنة وهو السيد سليمان العدساني إلى مجلة الفتح.

سبب تأسيس اللجنة:

إن قرار اللجنة الملكية البريطانية في تقسيم فلسطين كان له أسوأ وقع على نفوس أبناء الكويت؛ فأرسلوا برقيات استنكار لعدة جهات.

(٤)ملامح أولية لنشأة التجمعات والتنظيمات السياسية، د. فلاح المديرس، ص٧.
(٥)مجلة وثائق تاريخية، العدد٢، ص٧٦، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، بحث د. خالد الشطي رئيس مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني-فنار.
(٦)الكويت في صحيفة الفتح، خالد سالم السداني، ط١، ٢٠١٧.
(٧)الحركة الوطنية الفلسطينية، أكرم زعيتر، ٣٦٢،٣٦١.

أعضاء اللجنة:

الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، أحمد الحميضي، خليفة بن شاهين، محمد بن ثنيان، سليمان العدساني، مشعان الخضير، سيد علي سليمان الرفاعي، عبد الله حمد الصقر، خالد الزيد، محمد الغانم، عبد المحسن الخرافي، عبد الرحمن بن بحر.

رئيس اللجنة:

ترأس هذه اللجنة السيد عبد الله حمد الصقر

تاريخ إرسال البرقية:

٢ جمادى الأول سنة ١٣٥٦هـ الموافق ١٩٣٧م.

أهم أعمال اللجنة:

أرسلت اللجنة مندوبها وهو السيد سليمان العدساني إلى أمير الكويت الشيخ أحمد الجابر؛ لعرض الموضوع عليه والسماح بأن تُرسل اللجنة برقيات استنكار إلى البرلمان الإنكليزي ووزارة المستعمرات بلندن وإلى عصبة الأمم بجنيف وإلى المقيم السياسي في الكويت.

وناشدت اللجنة أمير الكويت الشيخ أحمد الجابر بأن يتخذ موقفًا من المخطط الرامي إلى تقسيم فلسطين؛ فوافقهم على عملهم للمضي قدمًا لإرسال البرقيات للجهات المذكورة.

وشجَّعهم بقوله: (اعملوا من جهتكم لفلسطين وسأعمل بدوري ما أستطيعه).

وقد أرسل الشيخ أحمد الجابر برقية إلى جلالة الملك ابن سعود يرجوه أن يقوم لنصرة فلسطين، كما أرسل برقية إلى ملك العراق بهذا المعنى.

وقد نشرت مجلة الفتح الرسائل التي أرسلتها اللجنة العامة للشعب الكويتي لمناصرة فلسطين إلى البرلمان الإنجليزي وسكرتارية عصبة الأمم.

وتلقى حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر برقية من المجلس الإسلامي الأعلى في القدس تناشده باتخاذ موقف من التوصيات الخاصة بالتقسيم، وفي ظل هذه الأجواء أرسل حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر برقية إلى وزير المستعمرات في لندن يلفت فيها نظر الحكومة البريطانية إلى خطورة التقسيم، وأنه يجب أن يسود العدل والمساواة في فلسطين، كما بعث حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر برقية إلى اللجنة العربية العليا قال فيها:

«يهمنا ولا شك أمر إخواننا العرب، وسنقوم بما هو واجب، وسنبذل غاية جهدنا للمساعدة الممكنة التي تؤدي إلى كل خير إن شاء الله[٨]».

ولقد كان لهذه اللجنة صدى كبير في العالم العربي والدول المجاورة للكويت، وهو ما أكدت عليه مجلة الرابطة العربية في ٣١ أغسطس عام ١٩٣٨م بمقال عنوانه: الروح القومي في الكويت يسري إلى بلدان الخليج العربي[٩].

هذه قصة الوثيقة ومرفقاتها التي أرسلتها اللجنة العامة للشعب الكويتي؛ لمناصرة فلسطين في عام ١٩٣٧م، والتي نشرتها مجلة الفتح، وهي دعوة لقراءة المجلات العربية في ذلك الزمان، والتي تؤرخ لأحداث الكويت وتاريخها، والشكر لأبناء الكويت الذين اطلعوا على عدد من تلك المجلات واستخرجوا منها ما يتعلق بتاريخ الكويت.

مواصلة الكويت في مناصرتها لقضية فلسطين بعد عام ١٩٣٧:

استمرت الكويت في دعمها لقضية فلسطين، فقد كان لها قصب السبق في حرب عام ١٩٤٨م وحرب عام ١٩٦٧م ودعم الانتفاضات الفلسطينية المتعددة،

(٨) تطور العلاقات الكويتية الفلسطينية، د. فلاح المديرس، ص١٠-١١-١٢.
(٩) تطور العلاقات الكويتية الفلسطينية، د. فلاح المديرس، ص١٧.

ودعم الشعب الفلسطيني ودعم الجمعيات الخيرية؛ لتقوم بدورها في مساعدة أبناء فلسطين للصمود أمام العدو الصهيوني الغادر.

وكان لأبناء الكويت دورٌ بارزٌ في كل الميادين: الثقافية والدينية والسياسية والإعلامية والرياضية والبرلمانية والخيرية؛ لنصرة قضية فلسطين، فقد كان لمقاطعة الكويت للكيان الصهيوني الأثر الكبير، كما كان لمجلس الأمة الكويتي الدور المتميز في إيقاف الصلف الصهيوني، وكان للشعراء والعلماء والأدباء الأدوار المتميزة.

فقد كان الشيخ أحمد القطان رحمه الله خطيب منبر الدفاع عن المسجد الأقصى نموذجًا رائدًا للخطباء الذين كان لهم دور كبير في دعم قضية فلسطين وصمود أبناء فلسطين ودعمهم.

كما كان لشباب الرياضة الكويتية دورٌ في إحراج الكيان الصهيوني عالميًّا من خلال مقاطعة مشاركة أبناء الكويت في الألعاب الرياضية حينما يتواجهون مع لاعبين يهود صهاينة؛ فيرفض أبناء الكويت بالاشتراك معهم في تلك المنافسات، مما يسبب إحراجًا للكيان الصهيوني وإثباتًا دوليًّا بعدم شرعيته، وما تزال الكويت تعلن بكل وسائل إعلامها وبكل المحافل العربية والدولية مقاطعتها للكيان الصهيوني وعدم التطبيع معه.

وستظل الكويت مستمرة بإذن الله في دعم قضية فلسطين ومقاطعة الكيان الصهيوني وعدم الاعتراف به وعدم التطبيع معه؛ حتى يتم تحرير فلسطين من دولة الاحتلال الصهيوني.

صورة الوثائق مصورة ومكتوبة.

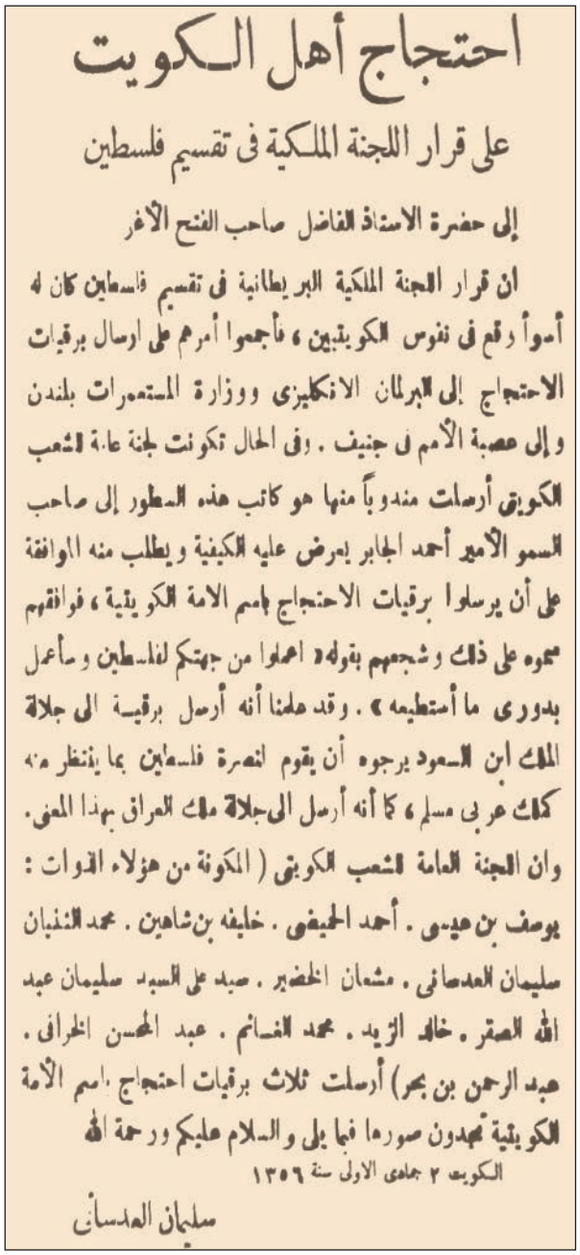

احتجاج أهل الكويت

على قرار اللجنة الملكية فى تقسيم فلسطين

إلى حضرة الاستاذ الفاضل صاحب الفتح الأغر

ان قرار اللجنة الملكية البريطانية فى تقسيم فلسطين كان له أسوأ وقع فى نفوس الكويتيين ، فأجمعوا أمرهم على ارسال برقيات الاحتجاج إلى البرلمان الانكليزى ووزارة المستعمرات بلندن وإلى عصبة الأمم فى جنيف . وفى الحال تكونت لجنة عامة للشعب الكويتى أرسلت مندوباً منها هو كاتب هذه السطور إلى صاحب السمو الأمير أحمد الجابر يعرض عليه الكيفية ويطلب منه الموافقة على أن يرسلوا برقيات الاحتجاج باسم الامة الكويتية ، فوافقهم سموه على ذلك وشجعهم بقوله « اعملوا من جهتكم لفلسطين وسأعمل بدورى ما أستطيعه » . وقد علمنا أنه أرسل برقيـة الى جلالة الملك ابن السعود يرجوه أن يقوم لنصرة فلسطين بما ينتظر منه كملك عربى مسلم ، كما أنه أرسل الى جلالة ملك العراق بهذا المعنى. وان اللجنة العامة للشعب الكويتى (المكونة من هؤلاء الذوات : يوسف بن عيسى . أحمد الحميضى . خليفه بن شاهين . محمد الشملان سليمان العدسانى . مشعان الخضير . صبد على السيد سليمان عبد الله الصقر . خالد الزيد . محمد الغانم . عبد المحسن الخرافى . عبد الرحمن بن بحر) أرسلت ثلاث برقيات احتجاج باسم الأمة الكويتية تجدون صورها فيما يلى والسلام عليكم ورحمة الله

الكويت ٢ جمادى الاولى سنة ١٣٥٦

سليمان العدسانى

البرلمان الانكليزى (ومنه الى وزارة المستعمرات) لندن

مسئلة فلسطين تزداد خطورة وتعقيداً بتشكيل دولة صهيونية في سواحلها حسب مقترحات اللجنة الملكية واغتصابا لقطعة مهمة من بلاد العرب و تورث ايلاما واستفزازاً لشعور المسلمين والعرب جميعا في أنحاء المعمور فالشعب الكويتى يلفت نظر الحكومة البريطانية الى تقدير عواقب تنفيذ هذا القرار ، ويأمل العدل والانصاف من الامة الانكليزية التى اشتهرت بهما في جميع أدوار التاريخ

اللجنة العامة للشعب الكويتى

سكرتارية عصبة الأمم جنيف

ان قرار اللجنة الملكية فى تقسيم فلسطين واقامة دولة يهودية على سواحلها ظلم للعرب ، وسيكون له أسوأ الاثر فى نفوس عامة المسلمين والعرب خاصة . فالشعب الكويتى يلفت نظركم الى تقدير عواقب تنفيذ هذا القرار ، ويرجو أن يكون العدل والانصاف مقدماً فى نظركم على كل اعتبار

اللجنة العامة للشعب الكويتى

خاتمة:

وفي ختام هذا البحث أرجو أن أكون قد سلَّطت الضوء على دور الكويت: حكامًا ومحكومين في مناصرة قضية فلسطين ومقاطعة الكيان الصهيوني، ونحو المزيد من استخراج الوثائق التي تؤكد على هذا النهج الذي تقوم به دولة الكويت.

المراجع:

١ـ العمل التطوعي في دولة الكويت، د. خالد يوسف الشطي، مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني-فنار، ط١، ٢٠١٨.

٢ـ حكام الكويت مآثر خيرية ومواقف إنسانية، د. خالد يوسف الشطي، مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني-فنار، ط١، ٢٠٢٢م.

٣ـ فلسطين في عيون الكويت، د. خالد يوسف الشطي، مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني- فنار، ط١، ٢٠١٨.

٤ـ ملامح أولية لنشأة التجمعات والتنظيمات السياسية، د. فلاح المديرس.

٥ـ مجلة وثائق تاريخية، العدد٢، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، بحث د. خالد الشطي رئيس مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني-فنار.

٦ـ الكويت في صحيفة الفتح، خالد سالم السداني، ط١، ٢٠١٧.

٧ـ الحركة الوطنية الفلسطينية، أكرم زعيتر، ٣٦٢،٣٦١.

٨ـ تطور العلاقات الكويتية الفلسطينية، د. فلاح المديرس.

أقدم مخطوط كويتي
للشيخ مسيعيد بن أحمد العازمي

بقلم: أ. طلال سعد الرميضي
أمين عام رابطة الأدباء السابق ومؤرخ كويتي

يعتبر مخطوط الموطأ للإمام مالك بن أنس الذي قام بنسخه الشيخ مسيعيد بن أحمد البريكي أقدم مخطوط كويتي حيث تم الانتهاء من نسخه في فترة مبكرة من تاريخ الكويت، وذلك في عام ١٦٨٢م (١٠٩٤هـ)؛ ليكشف لنا قدم الحياة الثقافية بالكويت واهتمام أهلها بالعلم الشرعي، فلنا في هذا المقام أن نتناول جوانب من بدايات نسخ المخطوطات القديمة بتاريخ الكويت عبر حديثنا موضوع هذا المخطوط النادر.

نسخ المخطوطات بالكويت:

تتسم المخطوطات الكويتية القديمة بالطابع الديني رغم قلتها وندرتها ويكشف لنا حاجة الأهالي وعنايتهم بالعلم الشرعي؛ ليقوموا بشعائرهم الدينية على الوجه الصحيح، وأن المجتمع الكويتي عرف بالتدين والتقوى في علاقاتهم وحياتهم منذ نشأته، وأن مثل هذه المخطوطات كانت مرجعًا مهمًّا لهم في خطبهم المنبرية بالمساجد ودروسهم الشرعية في المجالس العلمية؛ لتكون سندًا ومرجعًا لهم.

ويقول الدكتور خليفة الوقيان في كتابه: (الثقافة في الكويت بواكير –اتجاهات– ريادات) بأنه من الملاحظ أن المصنفات التي نسخت في الكويت أو ألفت فيها في

مراحل مبكرة تنتسب – في الغالب – إلى فرعين أساسين من فروع المعرفة، وهما: علوم الدين، وعلوم الملاحة البحرية، وهذه الحقيقة تترجم حاجة المواطنين إلى معرفة شؤون دنياهم ومعاشهم بصورة علمية بقدر حاجتهم لمعرفة شؤون دينهم.[١]

ويضيف الوقيان بأن الاهتمامات اتسعت بمرور الزمن؛ فاتجه العلماء نحو نسخ كتب الأدب والتاريخ والعلوم الأخرى، ومن بعد التأليف في تلك المجالات.[٢]

المذهب المالكي في الكويت:

تنوعت الكويت منذ القدم باختلاف المذاهب الفقهية فيها، إلا أن المذهب المالكي يعتبر من أكثر المذاهب شيوعًا وانتشارًا فيها وأقدمها ذكرًا فيها، وهو كذلك السائد في الأحساء والبصرة، ونلاحظ أن أكثر الأسر الحاكمة في إمارات الخليج كانت مالكية المذهب كآل صباح وآل خليفة وآل ثاني حكام الكويت والبحرين وقطر، وقبلها كانت دولة الجبريين التي امتد حكمها في القرنين التاسع والعاشر والتي كان مركزها الأحساء تعرف بمالكية المذهب، وكذلك حكم العيونين.[٣]

ويقول الشيخ محمد خليفة النبهان عن أهالي الكويت في كتابه التحفة النبهانية ما نصه: (فالحاكم وغالب الأعيان والوجهاء وقسم من العشائر يتمذهبون بمذهب الإمام مالك بن أنس).[٤]

ويذكر الشيخ عبد العزيز الرشيد في كتابه تاريخ الكويت والصادر سنة ١٩٢٦م عن سكان الكويت بقوله: في الكويت وقراها ما ينيف على ثمانين ألف نسمة يدينون بالدين الإسلامي، ما عدا نفر قليل من اليهود يبلغون نحو مائة وخمسين، وأقل منهم بكثير من المسيحيين، والمسلمون فرقتان: السنة والشيعة والأغلبية الساحقة

١ـ الطبعة السادسة ، أكتوبر ٢٠١٤م ، شركة مطبعة الفيصل ، الكويت ، ص (٦٥).
٢ـ المرجع السابق ، ص (٦٦).
٣ـ للمزيد من التوسع انظر (التسهيل تسهيل المسالك إلى هداية السالك إلى مذهب الإمام مالك– المجلد الأول) الشيخ مبارك بن علي الأحسائي، تحقيق د.عبدالحميد الشيخ مبارك ، مكتبة الإمام الشافعي ، الطبعة الأولى ، الرياض ، ١٩٩٥م . ص (١٧١) ومابعدها.
٤ـ كتاب (التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية ، الجزء الثامن ، المطبعة المحمودية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٤٩م، ص (١٩٧).

لـلأولى، ومنهـم الحنابلـة وجلهـم مـن المهاجريـن مـن نجـد، والشـافعية وأكثرهـم مـن الأعاجـم السـنيين(العوضية)، والمالكية ومنهـم حكام البلد وبعـض البيوتات المعروفة والباديـة المتحـضرة، وأمـا الاحناف فيعـدون عـلى الأصابع.[٥]

ويتضـح مـن قـول الرشـيد بالباديـة المتحـضرة هـم الغالبيـة مـن أبنـاء قبيلـة العـوازم الذيـن ينتمـون للمذهـب المالكـي ، حيـث اشـتهر بأنهـم مالكيـون يأخـذون أحكامهـم الشرعيـة منـه ، لـذا حـرص الشـيخ مسـيعيد بـن أحمـد البريكـي عـلى نسـخ مخطوطتـين في الفقـه المالكـي في فـترة مبكـرة مـن تاريـخ الكويـت؛ ليفيـد أهلـه وجماعتـه بهـذا العلم النافـع، ويذكـر الأديـب عبـد الله نـاصر الصانـع يرحمـه الله بـأن العـوازم: (اسـتقروا في مواقـع كثـيرة فلهـم مشـيخات قبليـة، وكثـروا في الكويـت وتركـوا البـداوة وأقبلـوا عـلى المدينـة والعلـم حتـى غـدا منهـم العلـماء في أرفـع الدرجـات ، وشـاركوا في الحكـم بنصيـب كبـير)[٦] .

ترجمة الشيخ مسيعيد البريكي:

هـو الشـيخ العلامـة مسـيعيد بـن أحمـد بـن مسـاعد بـن عبـدالله بـن سـالم البريكـي العازمـي، ينتمـي إلى فخـذ البريكات مـن بطن القوعة بقبيلـة العـوازم الهوازنية، ويعتبر فخـذ البريـكات مـن أكبر الأفخـاذ بقبيلة العـوازم، ولهم تواجد قديـم في أرض القرين، وهـو الاسـم القديـم للكويت.

عـاش الشـيخ مسـيعيد يرحمـه الله في القـرن السـابع عـشر الميـلادي ، وكان شـخصية علميـة دينيـة معروفـة بـين أهـالي القريـن وبواديهـا وجزرهـا ، ويعتـبر الشـيخ مسـيعيد البريكـي من أجداد الشـيخ المشـهور مسـاعد بن عبـد الله العازمي المولـود عام ١٨٤٦م وخريج الجامع الأزهر الشريف عام ١٢٩٨ه[٧] ، وكان الشيخ مسيعيد البريكي مالكي المذهـب ، حيـث درس الأحـكام الفقهيـة عـلى يـد العلـماء القُدامـى، ويرجـح أنـه سـافر إلى الأحسـاء و تلقـى علمـه عـلى أيـدي علمائهـا الأجـلاء في المـدارس الدينيـة الموجـودة

٥ـ منشورات مكتبة دار الحياة ، لبنان ، ١٩٧٨م ، ص (٩١ و٩٢).
٦ـ (ديوان الشاعر سالم بن تويم الدواي)مطبعة حكومة دولة الكويت ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٩٧٦م ، ص (١٧).
٧ـ (الثقافة في الكويت) د.خليفة الوقيان ، الكويت ، الطبعة السادسة.

فيها آنذاك، فتعتبر الأحساء من المراكز العلمية المهمة للمذهب المالكي والقريبة جغرافيًّا لموطنه، ورجع الشيخ مسيعيد العازمي إلى أهله في القرين؛ ليقوم بتعليمهم علوم الدين، والقيام بالإمامة في مساجدها ، والتصدي لعمل الإفتاء الشرعي على الفقه المالكي في تلك الفترة الزمنية البعيدة؛ ليعد من علماء جزيرة فيلكا القُدامى، وتولى الإمامة في مسجد جزيرة فيلكا[٨]، حيث سكن في جزيرة فيلكا مع جماعته في موقع قديم فيها معروف باسم (العوازم)، نسبة لقبيلة العوازم الذين سكنوا هذه الجزيرة[٩]، حيث مارس أبناء عمومته الزراعة وصيد الأسماك فيها[١٠]، وقاموا ببناء مساجد في كل موضع سكنوا فيه[١١]، ويرى مؤرخ جزيرة فيلكا الأستاذ خالد سالم الأنصاري يرحمه الله بأن شيخ جليل بحجم الشيخ مسيعيد يرحمه الله قد قام ببناء مسجد في جزيرة فيلكا ، كما سمع من كبار رواة جزيرة فيلكا بأن هناك مسجد قديم في هذا الموقع زالت آثاره في زمننا الحاضر ، وتولى هذا العالم الكبير الإمامة والخطابة في مسجد فيلكا القديم أثناء قيامه بنسخه لمخطوطة الموطأ للإمام مالك بن أنس عام ١٦٨٢م (١٠٩٤هـ) ، وفي ذات السنة الهجرية قام أيضًا بنسخ مخطوط آخر وهو كتاب: (مختصر العلامة خليل بن إسحاق بن يعقوب المالكي – المتوفَّى ٧٦٧هـ) .

كما تصدَّى هذا الشيخ الجليل إلى التدريس؛ فقام بتعليم المذهب المالكي في مدرسة علمية بجزيرة فيلكا أثناء نزوله فيها .[١٢]

ويقول المؤرخ القدير د. خليفة الوقيان في كتابه: (الثقافة في الكويت) ما نصه :

والشيخ مسيعيد ناسخ المخطوطة من قبيلة العوازم – كما يبدو – ويُعَدُّ أفراد هذه القبيلة من أوائل سكان الكويت ، ومن المرجح أن يكون جدًّا للشيخ مساعد العازمي ، الذي كان من أوائل الكويتيين الذين درسوا في الأزهر خلال القرن التاسع عشر ، وقد أكد لي صلة القرابة بين العالمين: السيد حمد بن عبد الله الشيخ

٨ـ (الفتوى والمفتون في الخليج) مجموعة من الباحثين ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، ٢٠١٣م ، ص (٩١).
٩ـ (جزيرة فيلكا) خالد سالم محمد ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ص (٩٦).
١٠ـ من المواقع القديمة في فيلكا التي سميت بأسماء قبيلة العوازم (بكشة جميعان – قلبان جريان – جليب أم سالم – رأس بن دغيس)
١١ـ (الشيخ مسيعيد العازمي نزيل فيلكا في القرن السابع عشر) المؤلف ، جريدة القبس ، عدد ١٣٩٧١ ، ص (١٨).
١٢ـ لقاء الأديب عبدالعزيز العندليب رحمه الله في الإذاعة الكويتية مع أ.فهد بن حمود عام ١٩٩٧م .

حفيد الشيخ مساعد ، ومما يرجح صحة انتساب الشيخ مسيعيد إلى قبيلة العوازم أن القبيلة تتبع مذهب الإمام مالك، وأن المؤلفين والنسَّاخ الأوائل في الكويت كانوا أكثر ميلًا للبدء وتأليف الكتب التي تمثل المذهب الذي ينتمون إليه؛ لحاجتهم العملية له والأمثلة عديدة في هذا المجال[١٣].

ويؤكد مؤرخ جزيرة فيلكا الأستاذ خالد سالم الأنصاري قرابة الشيخ مساعد العازمي بالشيخ مسيعيد، ويضعه على رأس قائمة علماء جزيرة فيلكا[١٤].

ويتضح بأن قبيلة العوازم على المذهب المالكي منذ القدم ، حيث قام الشيخ مسيعيد بنسخ مخطوطات على الفقه المالكي؛ لكي ينتفع بها قومه[١٥]؛ لنجد أنه يرحمه الله متميز في كتابة المخطوطات العربية المميزة في الفقه المالكي ، واتسم خطه بالوضوح والتنسيق والجمال ، وأن اختياره لنسخ مثل هذه المخطوطات الإسلامية المهمة؛ دلالة على عمق فكره وغزارة علمه الشرعي ، ويرجح وجود مخطوطات عديدة لهذا الشيخ العازمي الجليل لم تصل إلينا أو فقدت ، بدليل أن مثل جمال وروعة الخط الذي قام به الشيخ مسيعيد في نسخ مخطوطتين كبيرتين خلال أشهر قليلة لا تتجاوز السنة الواحدة (سنة ١٠٩٤هـ) وهي فترة قصيرة نسبيًّا ، تؤكد أن لديه مخطوطات أخرى لم يتم الكشف عنها أو فقدت بعد هذه الفترة الطويلة من الزمن .

كما كان الشيخ مسيعيد البريكي من الشخصيات المشهورة لدى أهالي القرين قديمًا، وقد سُمِّيَ موقع جغرافي معروف في صحراء الكويت باسمه وهو ضليعات وخبرة مسيعيد البريكي الواقعة جنوب كراع المرو[١٦].

ولم تتوفر لدينا حسب المصادر المتوفرة سنة وفاته، إلا أنها في نهاية القرن السابع عشر أو مطلع القرن الثامن عشر الميلادي، داعين الله عزَّ وجل أن يرحم هذا الشيخ العلامة الجليل الذي يعتبر أول ناسخ في تاريخ الكويت.

١٣ـ الطبعة السادسة ، الكويت ، ٢٠١٤م ، ص (٦٧).
١٤ـ (جزيرة فيلكا تاريخها وتراثها) الكويت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦م ، ص (٩٦).
١٥ـ (الشيخ مسيعيد العازمي نزيل فيلكا في القرن السابع عشر) مرجع سابق .
١٦ـ (ديوان الشاعر الكبير فهد بن جافور) إعداد مطلق الجافور ، د.ن ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٩٨٩م، ص (١٧).

مخطوطات الشيخ مسيعيد:

يُرجَّح وجود مخطوطات كثيرة للعالم الشيخ مسيعيد بن أحمد البريكي قد فقدت أو تلفت أو لم يتم العثور عليها حتى تاريخه كما أسلفنا ،وقد تبين وجود مخطوطتين قام بنسخهما خلال سنة واحدة وهي ١٠٩٤هـ، الأولى منهما كانت مخطوطة الموطأ الإمام مالك، والمخطوطة الثانية كانت تلخيص لجامع الأمهات لابن الحاجب، وكلتا المخطوطتين في الفقه المالكي الذي تخصصت فيه أسرة هذا العالم الكويتي الجليل، ونلاحظ جمال الخط ووضوحه في الكتابة ودقته في النسخ، ويصف الشيخ محمد بن ناصر العجمي خط الشيخ مسيعيد البريكي بأنه (أنيق)[١٧]، ومن المخطوطات التي نسخها هذا الشيخ الجليل نذكر ما يلي:

- مخطوط الموطأ لإمام مالك بن أنس يقع في ٣٠٣ ورقات، وعدد الأسطر فيها ما بين ١٧ – ١٩ سطرًا ، ومقاسها ٣٠ × ٢٠ سم، وقد نسخت بخط أنيق مشكول، اعتنى بها ناسخها وهو مسيعيد بن أحمد بن مساعد بن عبد الله بن سالم ، وانتهى من نسخه لها في ضحى يوم الإثنين من شهر محرم سنة ١٠٩٤هـ (ديسمبر ١٦٨٢م)، وقد جعل نص الكتاب في إطار بالخط الأحمر ، كما أنه حلاه ببعض الحواشي خصوصًا في أول نسخة ، و ألحق فيه ما فاته من بعض الكلمات أو السطور ، وذكر في أول المخطوطة وقبل العنوان بعض الفوائد والفضائل حول الموطأ ، ثم ذكر أنه برواية يحيى بن يحيى الليثي عن مالك ، وأشار إلى ما اشتمل عليه الموطأ من الكتب ابتداءً بالصلاة وانتهاءً بكتاب الجامع ، وعلى النسخة تملك لوالد المستشار عبد العزيز حسين ، حيث كتب عليها بخطه ما يلي:(في تملك حسين بن عبد الله بن حسين في ٢٧ ربيع الثاني سنة ١٣٤٥هـ) ، وهي محفوظة في مكتبة المستشار عبد العزيز حسين الخاصة[١٨]، ويشير الأديب عبد العزيز العندليب يرحمه الله بأن الأستاذ عبد العزيز ذكر له نقلًا عن والده الملا حسين التركيت، وأثناء نقاشه معه في مجلس الوزراء بأن الناسخ الشيخ مسيعيد هو جدُّ الشيخ مساعد العازمي ، وقد وثَّقها العندليب في

١٧ـ (الموطأ للإمام مالك بن أنس- إعداد محمد ناصر العجمي ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الطبعة الرابعة،٢٠١١م،ص (٩).
١٨ـ ص (١١).

لقاء بإذاعة دولة الكويت أجراه معه مدير إذاعة القرآن الكريم سابقًا الأستاذ فهد بن حمود عام ١٩٩٧م.[١٩]

- مخطوط كتاب (مختصر العلامة خليل بن إسحاق بن يعقوب المالكي - المتوفَّى ٧٦٧هـ) وهو تلخيص لجامع الأمهات لابن الحاجب بالفقه المالكي ، وقد فرغ الشيخ مسيعيد من نسخ الجزء الأول منه في عصر يوم السبت من شهر جمادي الآخرة سنة ١٠٩٤هـ (الموافق مايو ١٦٨٣م) أي بعد خمسة شهور على الانتهاء من نسخ مخطوط الموطأ مالك ، وكان قياس هذا المخطوط النادر هو ٢٠ × ١٥ سم ، وعدد الأسطر ١٥ سطرًا ، نسخ بخط كشكول جميل باللونين الأحمر، والمتوفر من المخطوط ١٧١ صفحة، حيث إنه مبتور الأول، ناقص الآخر عدا الصفحة الأخيرة التي فيها اسم الناسخ وتاريخ النسخ ، وهو من مقتنيات مكتبة الأديب المرحوم سعود محمد الزيد المتوفَّى ١٩٦٥م[٢٠].

مآل مخطوطات الشيخ مسيعيد:

كانت مخطوطات الشيخ مسيعيد البريكي ضمن مقتنيات مكتبة حفيده الشيخ مساعد بن عبد الله البريكي خريج الجامع الأزهر، والذي سافر إلى قرية عسكر في البحرين في أواخر عهد الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت السابع، لحادثة لا يتسع المقام لذكرها ،واستقرَّ فيها حتى وفاته عام ١٩٤٣م ، وكان يتردد على الكويت بين الحين والآخر حتى حوالي عام ١٩٣٠م ، وتقول حفيدة الشيخ مساعد العمة الفاضلة هيا بنت سعد بن غانم العازمي (أم عبدالله) يرحمها الله، والتي نشأت في بيت جدها الشيخ مساعد العازمي الواقع بفريج العوازم بالكويت بعد وفاة والدتها المرحومة عائشة بنت الشيخ مساعد ، فهي تذكر بأن كان لجدها الشيخ مساعد مكتبة كبيرة تحتوي على مجموعة من الكتب القيمة والكثير من الأوراق المكتوبة بيده ، وقد فقدت واندثرت بعد ذلك ، وتضيف أم عبد الله حول سبب فقدان هذه الأوراق بأن خالها الملا عبد اللطيف بن الشيخ مساعد خفَّ بصره بعد

١٩- اللقاء موجود عبر اليوتيوب.
٢٠- د.عباس يوسف الحداد (مخطوطة كويتية نادرة عمرها ٣٥٠عاماً) جريدة القبس ، عدد ٢٦ يناير ٢٠١٦م ، ص (١٠).

أن غادر جدها الشيخ مساعد إلى البحرين ووفاته بها، وبعد وفاة خاليها: الملا عبد الله، والملا محمد صالح ، بالإضافة إلى أن خالها عبد الكريم لم يكن ذا ميول للقراءة، فعزم الملا عبد اللطيف على نشر الفائدة والنفع من هذه الكتب والمخطوطات القيِّمة الموجودة في بيته لإخوانه الكويتيين؛ فقام بتوزيعها على زملائه من طلبة العلم الكويتيين من مشايخ ورجال الدين؛ للاستفادة منها ومن هؤلاء: الشيخ عبد العزيز قاسم حمادة، والشيخ سعود الصقر، والشيخ أحمد عطية الأثري وآخرون، وهم من طلبة الشيخ مساعد العازمي الذين درسوا عنده على المذهب المالكي، وتقول: بأنها تأسف؛ لفقدان هذه الأوراق القيِّمة المكتوبة بخط جدها وتحمل آراءه الفقهية وفتاواه الدينية وحلوله لبعض المسائل الفقهية ، وهذه المخطوطات لم ترَ النور، ولم تطبع أو تجمع .

كما قام الملا عبد اللطيف بن الشيخ مساعد بإهداء مجموعة صناديق مبيته مملوءة بالكتب والأوراق والمخطوطات إلى الشيخ عبد الله الجابر الصباح؛ لوضعها في دائرة المعارف.

أما عن مكتبة الشيخ مساعد في قرية عسكر بالبحرين فلم تكن أقلَّ حالًا من مكتبته في الكويت من ناحية: الكم والكيف ، فكانت تحتوي على أمهات الكتب الإسلامية المختلفة ، بالإضافة إلى أوراق مخطوطة كثيرة كتبها الشيخ مساعد توضح بعض المسائل الفقهية ، ويؤكد الملا علي بن محمد الهران يرحمه الله أنه زار بيت الشيخ مساعد بقرية عسكر عام ١٩٤٢م، وشاهد المجلدات والكتب الكثيرة المصفوفة داخل الدار ، ويقول: زرت البحرين صيف عام ١٩٤٢م وكنت حينها غيضًا، واستقبلني المرحوم عبد العزيز بن الشيخ مساعد وكان لطيفًا معي حينما عرف أني كويتي، وأدخلني في ضيافته، وأكرمني بالغ الكرم، وقد دخلت إحدى الحجر في بيتهم الكائن بقرية عسكر ، ووجدت أن هذه الغرفة كانت عبارة عن مكتبة للشيخ مساعد حيث ملئت بالكتب والمجلدات ، وكان الانبهار واضحًا على تعابير وجهي، فعلق عبد العزيز على انبهاري من كثرة الكتب بقوله: (إن هذه الكتب والمجلدات تحتوي على علوم دينية عديدة مختلفة، ووالدي يحفظ كل حرف فيها وهو جالس

أمامنا دون أن يفتحها ويقرأها دائمًا في قلبه أو على الناس في خطبه وأحاديثه؛ لكي يستزيدوا من نفعها).

وقد وهب الشيخ مساعد بعضًا من هذه الكتب القيِّمة، ووضعها في مسجد قرية عسكر الذي كان يؤوم الناس للصلاة، فظل ينتفع أهل عسكر بها إلى أن توفِّي ودُفن فيها عام ١٩٤٣م، ويحدثني الأستاذ حسن عبد العزيز الشيخ مساعد من ذريته بمملكة البحرين بأن قدرة الله وحكمته فوق كل شيء حيث شاءت هذه القدرة بأن تهب عاصفة ممطرة قوية في ليلة من ليالي الشتاء القارس، وأن تحدث آثارًا بليغة بعدد من البيوت البسيطة المبنية من الطين حيث تهدَّمت الدار التي كانت تحتوي على مكتبة الشيخ مساعد في بيته واختلطت المياه بالأوراق والحبر؛ مما أتلفها أشد الاتلاف، كما أصيب سقف مسجد قرية عسكر بأضرار فادحة حيث تسربت المياه على أجزاء مختلفة فيه، ومن ضمن هذه الأجزاء الجزء الذي وضعت به مجموعة الكتب التي وهبها الشيخ مساعد لأهل المسجد، وأصيبت هذه الكتب القيِّمة بالتلف بفعل تسرب مياه الأمطار عليها، وكان ذلك في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي حسبما أكده الرواة.

لا شك أن هذه صفحة مضيئة من تاريخ الكويت الثقافي، وأن اهتمام الأجداد بالعلم والمخطوطات يؤكد تدينهم الشديد وحرصهم على أداء تعاليم وشعائر الدين الإسلامي الحنيف على أكمل وجه، ونجد أن هناك صفحات مفقودة لم تكتمل من تاريخنا وتحتاج المزيد من الدراسات والبحوث؛ لكشفها.

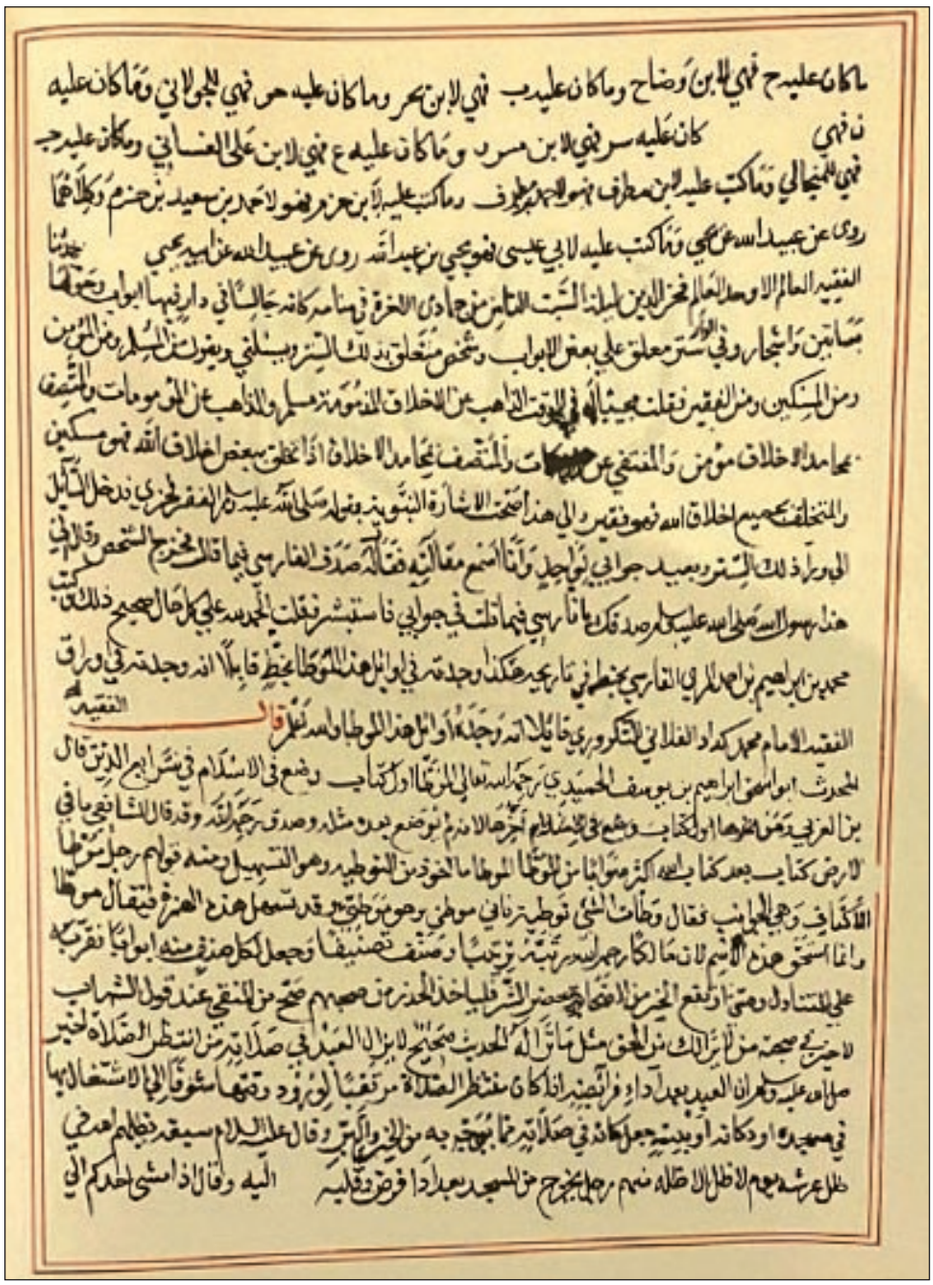

● الورقة الأولى من مخطوط الموطأ مالك

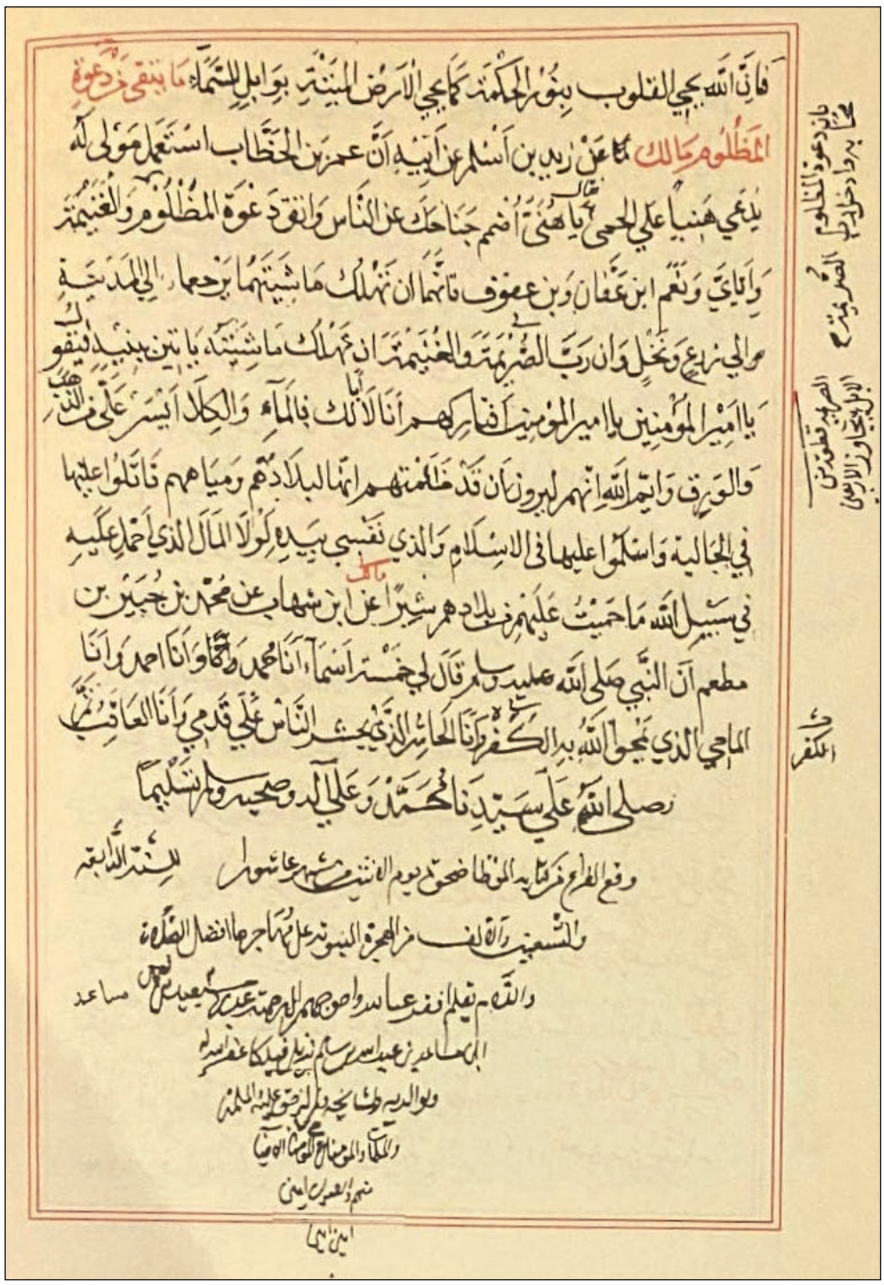

● الفراغ من نسخ مخطوط الموطأ مالك عام ١٠٩٤هـ

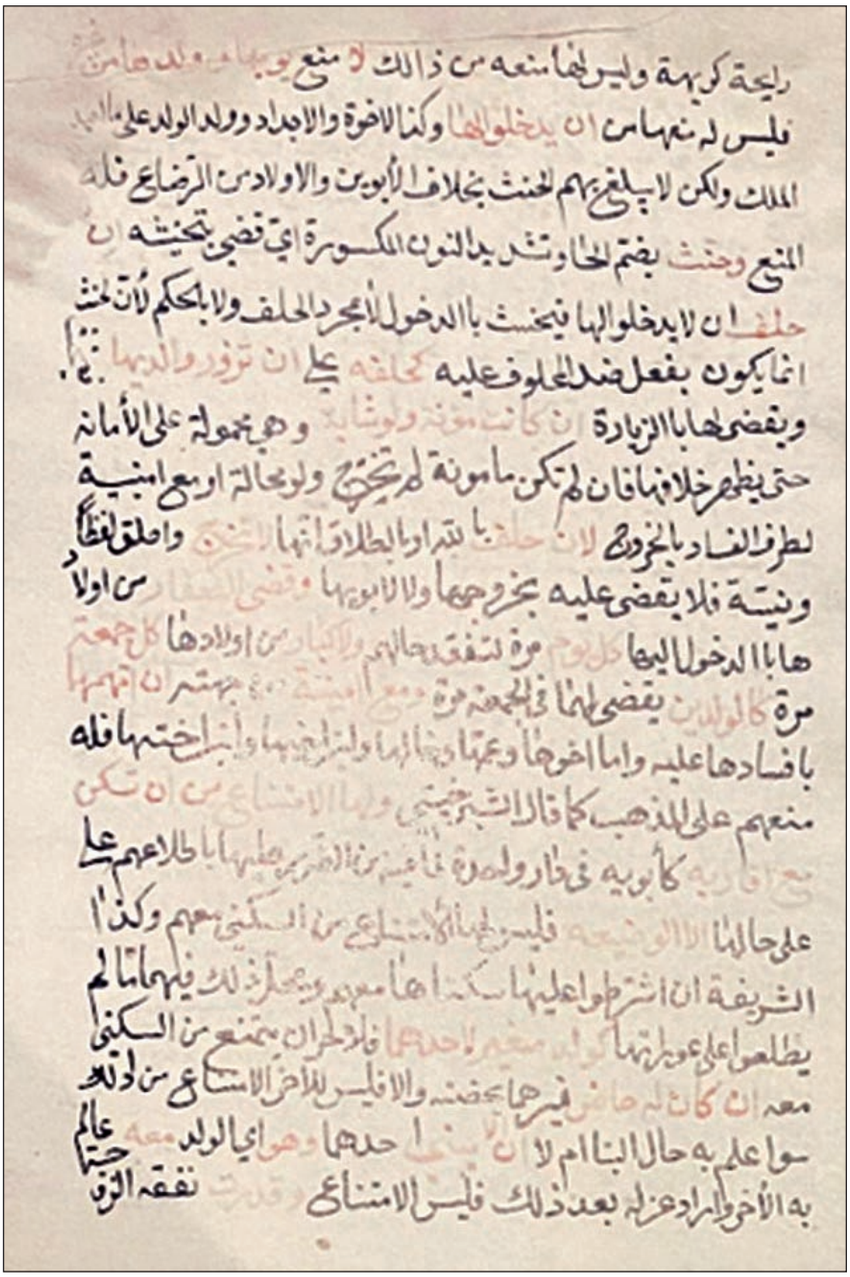

● مخطوط كتاب (مختصر العلامة خليل بن إسحاق بن يعقوب المالكي)

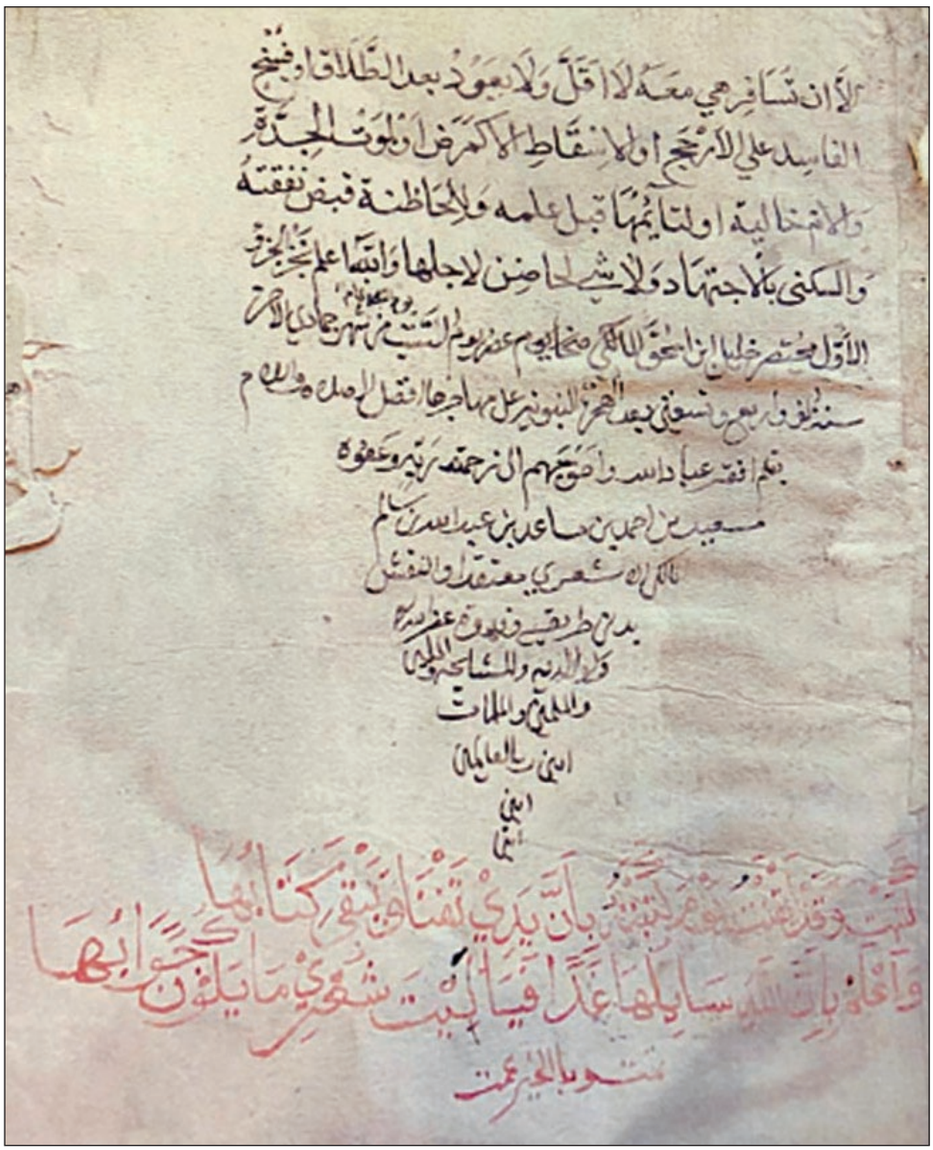

● الصفحة الأخيرة من مخطوط كتاب (مختصر العلامة خليل بن اسحاق بن يعقوب المالكي)، عام (١٠٩٤هـ)

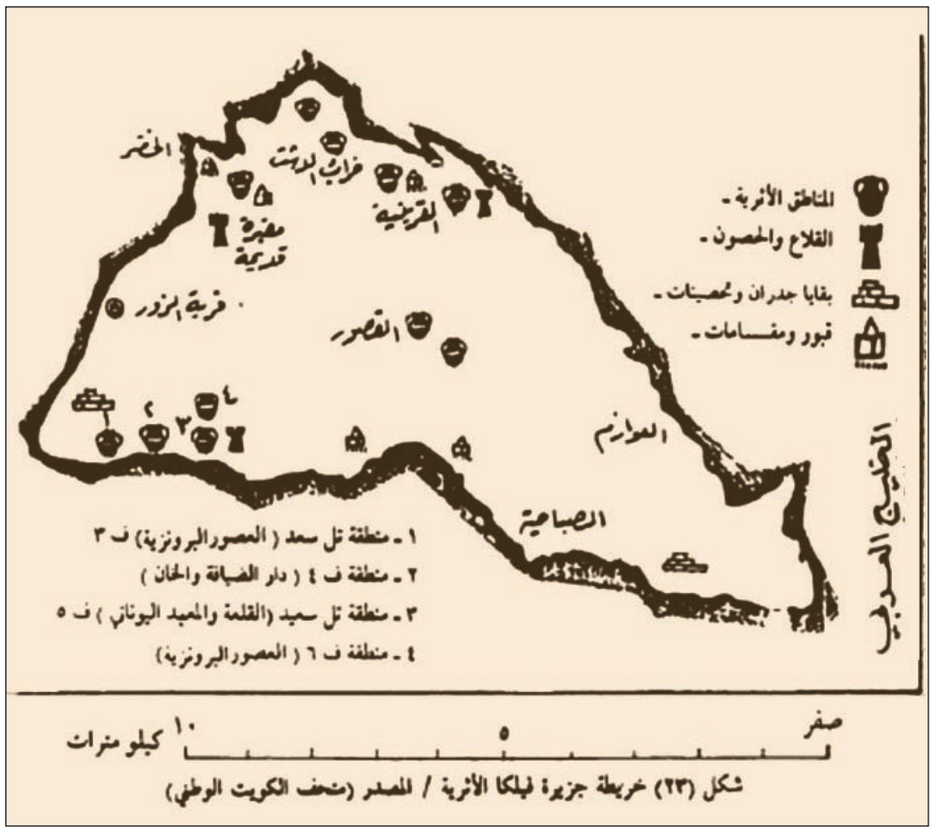

● خريطة توضح المنطقة القديمة المسمى بـ (العوازم) في جزيرة فيلكا

● خريطة الكويت وفيها موقع ضليعات وخبرة الشيخ مسيعيد العازمي

تأريخ سنة البشوت
١٣٤٩هـ ـ ١٩٣٠م

أ. حنان فهد الديحاني
باحث ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ـ جامعة الكويت

مدخل:

تحتاج بعض الأحداث التاريخية المدوَّنة إلى إعادة قراءة وفهم، قراءةٍ عميقةٍ تهدف لإعادة تصور وبلورة الحدث التاريخي من جديد. وإعادة تفسير الحدث أيضًا من خلال قراءته من أبعاد مختلفة؛ اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا، بل وإقليميًّا ودوليًّا. حيث إن المؤثرات على سير الأحداث وتغيرها تحكمها ظروف مختلفة لا يمكن حصرها في سبب واحد أو زاوية واحدة.

ومع تقدم الزمن وظهور عدة أدلة واكتشاف المزيد من الوثائق، تتطلب بعض الأحداث إلى إعادة قراءتها من جديد وتأريخها، خاصةً الأحداث الشبه مسكوت عنها في التاريخ، والتي تفتقر إلى تفسير منطقي ومعلومات دقيقة، والتي أصبحت مجالًا للأخذ والردِّ بسبب غياب معلوماتها الدقيقة، وافتقارها إلى تفسير منطقي تاريخي خلاف المذكور. لذا هذه الورقة تقدِّم قراءةً جديدةً لحادثة تاريخية مهمَّة في تاريخ الكويت، جاءت الكتابة فيها قليلة جدًّا مع تفسير عام لأسبابها.

اتَّجه معظمُ مؤرخي تاريخ الكويت في مؤلفاتهم إلى تدوين الأحداث لا تحليلها. حيث اتَّسمت الكتابات إلى وضع أحداث تاريخ الكويت بقالبٍ من السرد والجمود.

عدا اقتصاره على بعض الأحداث ذات الطابع السياسي. كما أن بعض الأحداث غاب ذكر تفاصيلها وتحليلها عند ذكرها في المصادر، سواء كانت المعاصرة للحدث أم اللاحقة به. لذا فإن هذه الدراسة تهدف إلى تأريخ بعض الأحداث المسكوت عنها في تاريخ الكويت مثل حدث سنة البشوت، تأريخًا يحاول فهم طبيعة النص التاريخي للحدث المذكور في المصادر. وإعادة تفسيره من رؤية جديدة، من خلال الربط بين الحدث والظروف المحيطة والمعاصرة له؛ سعيًا لخضوع بعض الأحداث إلى النقد والتقييم في الكتابة التاريخيَّة لا إلى تناولها في الكتابات السابقة كمسلَّمات تاريخية. كما أنَّ الانطلاق من تفسير حدث يحمل طابعًا اجتماعيًّا وتراثيًّا، ما هو إلا تسليط ضوء على ضرورة الانتباه عند دراسة الجوانب: الاجتماعية والتراثية؛ كونها بابًا قد يفتح آفاقًا ومرآةً تعكس عدَّة جوانب وظروف للحدث. مثل إشكالية حدث سنة البشوت ١٣٤٩هـ - ١٩٣٠م، ذلك الحدث الذي اتفقت أغلب المصادر على تفسيره على نمط واحد دون محاولة لدراسة الأبعاد المتعلقة به، كما شابهه عدة إشكاليات.

سنة البشوت :

عُرِفت هذه السنة بسنة البشوت نتيجةَ قرارٍ أصدره الشيخ أحمد الجابر الصباح في ١٣٤٩هـ - ١٩٣٠م بمنع ارتداء البشوت، ومصادرة عباءة كلِّ رجل من على ظهره وحرقها[1]. فقد قوبل هذا الحدث بالانتقاد والتَّذمر من قِبَل الأفراد، والتحدي أيضًا عند البعض رافضين الخروج بدون البشت كونه موروثًا شعبيًّا ولباسًا وطنيًّا، ورمزًا للهوية. ونظرًا لكثرة الجدل حول البشت وقرار منعه سُمِّي العام بهذا الاسم، كعادة أهل الكويت بتسمية السنوات بأحداثها.

إن إعادة قراءة حادثة سنة البشت في المصادر المحلية تبرز عنها عدة إشكاليات جديدة؛ تثير التساؤلات وقابلة للتمحيص والدراسة من جديد. مثل غياب ذكر الحدث في بعض المصادر التاريخية المعاصرة له واللاحقة به. فلم يرد ذكرها سواء في المصادر التي تُدوِّن الأحداث بسنواتها، أم الكتب التي توثِّق الأحداث في حقب مرتبطة بالحكام. مثل كتاب

١ - عبد الله الحاتم، من هنا بدأت الكويت (الكويت: مطبعة دار القبس، ١٩٨٠م) . ص ١٩١.

من صفحات تاريخ الكويت لمؤلفه يوسف بن عيسى القناعي (١٩٤٦م) على الرغم من أنه معاصرٌ للحدث. وكتاب من تاريخ الكويت لمؤلفه سيف الشَّملان (١٩٥٩م) على الرغم من ذكره لأحداث هذا العام دون هذا الحدث. ونستثني من ذلك كتاب تاريخ الكويت لمؤلفه عبد العزيز الرشيد؛ لتوقفه عن التأريخ قبل الحدث. أمَّا المؤلفات اللاحقة لتاريخ الكويت، فنجد الحدث قد يغيب أيضًا عن الذِّكر فيها مثل: كتاب تاريخ الكويت الحديث لأحمد أبو حاكمة، ومختصر تاريخ الكويت لمؤلفه راشد الفرحان (١٩٦٠م). أمَّا في المؤلفات التي ورد ذكرها، فنجدها في كتاب من هنا بدأت الكويت لعبد الله الحاتم (١٩٦٢م). في حين نجدها تتكرر في كتب الحرف والمهن الكويتية[٢]، وفي مؤلفات التي تهتم بالكتابة حول الأزياء وخاصَّةً البشوت.

على الرغم من تهميش الحدث في الكتابة التاريخية في بعض المؤلفات. إلَّا أنَّ ذكر الحدث في بعض المصادر قد أتت بإشكالية أُخرى أيضًا. وتتمثل هذه الإشكالية في اختلاف المؤلفات والمصادر في تحديد تاريخ للحدث؛ لنجدها في بعض المؤلفات تؤرخ عام ١٩٣٠م[٣]، وفي الُأخرى تؤرخ في يناير ١٩٣١م[٤]. في حين أن جميعها تتفق على أنه في شعبان عام ١٣٤٩هـ؛ لنجد بأن تأريخ الحدث بالتقويم الهجري قد يكون الأقرب لتأريخ الحدث، وذلك لأن هذه السنة ١٣٤٩هـ تقابل عامين بالتقويم الميلادي ١٩٣٠-١٩٣١م. كما أنَّ وثيقة إعلان البلدية[٥] معقبًّا على ردة فعل الكويتيين على قرار المنع، فقد أؤرخ الإعلان في جُمادى الأولى ١٣٤٩هـ. لذا فإن القرار قد يكون صادرًا بالفعل منذُ جُمادى الأولى، والذي يُصادف سبتمبر وأكتوبر عام ١٩٣٠م، أما التَّراجع عن القرار فتمَّ في العيد، حيث عاد الأفراد إلى لبس البشت احتفالًا بالعيد. والعيد يُصادف الأول من شوال في التقويم الهجري، والذي يُصادف بالتقويم الميلادي فبراير ومارس ١٩٣١م؛ وبذلك فإن تأريخ الحدث الأقرب في فترة ما بين عامي: ١٩٣٠-١٩٣١م. ونظرًا لأن القرار أخذ بالتنفيذ لمدة

٢ - محمد عبد الهادي جمال، الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات، ٢٠٠٣م)، ص ٢٢٤.
٣ - الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ص ١٩١.
٤ - حمد محمد السعيدان، الموسوعة الكويتية (الكويت: مركز البحوث والدراسات،١٩٩٢م). ص٢٠٨.
٥ - نجاة الجاسم، بلدية الكويت في خمسين عامًا (الكويت: بلدية الكويت، ١٩٨٠م). انظر إلى الملحقات رقم ١.

أكثر من خمسة شهور، لذا فإن تأريخ الحدث صحيح في التقويم الهجري ١٣٤٩هـ، وبالميلادي في عام ١٩٣٠م.

الحدث في المصادر:

تظهر إشكالية الحدث في ذكر الحدث بطريقة مختصرة وهامشية في معظم المؤلفات التي تناولتها. إلَّا أن تباين المؤلفين في تفسير قرار الشيخ أحمد الجابر بمنع لبس البشوت من النقاط المهمة التي تخلق جدلية جديدة، وتفتح آفاقًا؛ لإعادة النظر حول أحجية الحدث من جديد، من خلال أبعاد ورؤية مختلفة. وقبل التطرق إلى تأريخ سنة البشوت من جديد، لا بدَّ من التوقُّف عند ما ورد ذكره من أسباب تفسيرية في المؤلفات المختلفة.

اتَّفقت أغلب المصادر على قولبة سبب القرار في جانب اجتماعي بحت، وفسَّرت القرار من باب المساواة بين أفراد المجتمع بمختلف طبقاتهم، ومن باب درأ تعصُّب الرجال للبشت كونه معيارًا للرجولة والهيبة. كما أتت المؤلفات الأُخرى في إرجاع السبب إلى أسباب اقتصادية، متمثلةً في ركود الأسواق بعد كساد اللؤلؤ أولًا، وفي ارتفاع تكلفة شراء البشت أثناء الأزمة الاقتصادية التي تمرُّ بها البلد ثانيًا.

وعند الانتقال نحو تأريخ الحدث، لا بدَّ من نقد المصادر السابقة وتفنيدها أولًا. كما أن الاطِّلاع على مصادر أُخرى غير تاريخية تساعد في استكمال صورة الحدث. مثل الأبيات الشعرية المعاصرة للحدث؛ لنجدها قد أكَّدت بعض الأسباب وزيَّفت الأُخرى. فمثلًا ما قاله الشاعر راشد السيف في ديوانه [٦] عن سنة البشوت، نجده يُوصف الحدث بتفاصيله، ويفسر أسبابه كونه معاصرًا للحدث، كما أنَّ أشعاره قد نقلت ردَّة فعل أهل الكويت وتذمرهم حول القرار عندما قال:

ألم تر أن البشت أصبح منكرًا

ولم يحظَ بالتوفيق من باع أو شرى

٦ - يعقوب الغنيم، الأعمال الشعرية الكاملة للشاعر راشد السَّيف (الكويت: مركز البحوث والدراسات، ٢٠١٥م). ص ٨٧.

وفي خاتمتها:

هو العار إلا إنه سوف ينجلي
ولكن رأينا اليوم ما هو أكبرا

أما الديحاني فيصف الحدث بشعر نبطي:

من يوم قالوا ذبة البشت تنراد
وشفت العرب في ذبهم مشتهينه
عيَّا يجودني مع الناس مقعاد
متحسف والعين مني حزينة.[٧]

وثبت في أشعارهم أيضًا استجابة أهل الكويت لقرار الأمير في نهاية الأمر على الرغم من اعتراضهم في بادئ الأمر عليه، حين قال السيف في أبيات:

ولستُ بجافٍ للأمير أوامرًا
وللنهي لم أسلك سوى الطوع معبرًا

أما الديحاني فقال:

إن كان هذي هرجة الشيخ بوكاد
ولزم وحط المسألة في يقيت
ملزوم تتبع قبلته حق وإسناد
وما داس رأسه شيخنا دابسينة

كما أن الشعر يلعب دورًا أيضًا في توضيح أسباب الحدث؛ لنجد الشاعر راشد السَّيف يفنِّد عامل المساواة والاقتصاد في شراء اللبس كحجية للقرار، عندما وصف استبدال بعض الأفراد للبشت في لباس أغلى منه وهو « الدقلة» أو الدكلة بألوان مختلفة حتى إن الشيخ أحمد الجابر قد عمد على نزع البشت ولبس الدقلة في ديوانه تنفيذًا للقرار. وعند التوقف عند وصف الدقلة، نجدها لباسًا يُصنع من الصُّوف أو القطن أو الكتان، عُرِفَ تصميمه بأنه مفتوحٌ من الأمام ويغلق بأزرار في أعلى

٧ - الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ص١٩٢-١٩٣.

الملبس عند الرقبة، وبتصميم قريب من الدِّشداشة، لكن بأطراف جانبية مفتوحة من الأسفل بطول ٣٠ سم تقريبًا تُسهِّل حركة مرتديه، كما عُرِفَ أيضًا بوجود أكمام، ويربط بين ردنيها خيطان أو أزرار، وتُلبس الدقلة دائمًا فوق الدِّشداشة، ويُوضع عليها البشت أحيانًا[٨]. واختلفت الدقلة بتنوع خاماتها وتفاوت أسعارها، إلَّا أنَّ ارتداءَها يدلُّ على المكانة الاجتماعية المرموقة لأصحابها وعلى يسر حالتهم المادية. كما اشتهر بلباسها معظم السُّلطة الحاكمة والتُّجار في الدولة. وعند النظر إلى دلالة ذلك على سياق الحدث، نجد بأن توجُّه السُّلطة وعامة التُّجار إلى لبس ما هو أغلى وذو دلالات اجتماعية تميز بين أفراد الشعب، حين عمد أغلب الشعب إلى لبس الدِّشداشة دون إضافات أُخرى. قد نقض مبرر تطبيق المساواة عند إقرار منع لبس البشت، فقد قال السيف في وصف الموضع:

فكيف فقير ضاق بالعيش رزقه
يجول بألوان الثياب كما ترى

ويقول الديحاني أيضًا:

دشيت لم السوق كجاري العاد
مستانس للشيم اصار بينه
والاني أشوف اللون في ناس أفراد
في دقلة والخيزران بيمينه

وعند النظر إلى أسعار البشوت، نجد أسعار البشوت تتراوح في حدود من ٢٠-١٠٠ روبية على حسب الجودة ونوع الدرج قبل خياطته إمَّا وبرًا أو صوفًا مع البريسم والزري. وعند تتبع دراسة تراث البشت وآلية تصنيعه، نجدُ البشوتَ أنواعًا، ولكلِّ نوعٍ سعرٌ على حسب خياطته. فنجد أقل البشوت أسعارًا هو المزوية، يستطيع لبسه كلُّ الأفراد لقلةِ تكلفة تطريزه، ويتقاطع معه بشت المكسر[٩] الخالي من

٨ - محمد عبد العزيز القوبعي، تاريخ الأجداد دراسة لجوانب مختلفة من تاريخ مأثوراتنا الشعبية (الرياض: الفرزدق التجارية، ١٩٨٢م)، ص ١٦١.

٩ - رياض طاهر البغلي، بشت البغلي تاريخ وتراث (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠١٢م). ص ٢٣٣، ص ٢٣٦.

النقوش كونهما الأكثر طلبًا. أما بشت الدربوية والبدري فهما أغلى أنواع البشوت المصنوعة من الصُّوف؛ لذا فإن تفاوت أسعار البشوت وأنواعها لا تمنع لبسه عن فئة دون الأُخرى، كما أنَّ استبدال البشت بالدقلة نقضٌ سببه المساواة بين طبقات المجتمع.

أمَّا إنَّ هذا سبب القرار من باب درأ التعصب ومحو صفة الرجولة والهيبة فهو غير منطقي، نظرًا لتأصل البشت كرمز للهيبة والرجولة في الموروث الشعبي والثقافي منذ القدم في المجتمع الخليجي والإسلامي ككلٍّ وليست الكويت فقط. كما تلازم مع صفات النضج وتقدُّم العمر، فقد ورد ذكره في الأمثال الشعبية مثل: «عشت ولبست بشت»[١٠]. وأيضًا ارتبط بذاكرة الأطفال كونه عاملًا للفرح من خلال استخدامهم له في لعبة « الصفروق»، وهناك الكثير من الدِّلالات على تأصُّله بالموروث الشعبي الكويتي.

ومع ذلك فإن جميع الأسباب التي سبق ذكرها تظلُّ واهيةً وغير مبررة عند النظر إلى مدة تطبيق القرار ووقفه بشكل مفاجئ، كما أنَّ المصادر والمؤلفات التي ترد ذكر الحدث تتجاهل الإجابة عن إشكالية الحدث:

- لماذا البشت دون غيره من السلع؟
- ولماذا تمَّ تطبيق القرار في عام ١٩٣٠م على وجه التحديد؟

إعادة تفسير الحدث :

عند دراسة تاريخ الأزياء، نستنبط حقيقةً مفادها أن الأزياء مرآةٌ تعكس أحداث المجتمع، وقد تكون أيضًا أداةً لتفسير بعض الأحداث التَّاريخية، فقد تعدَّت الملابس عن كونها مظهرًا من مظاهر التحضر والرقي، وعنصرًا يتتبع موضة ما، بل إنها أصبحت تعبِّر عن الاتجاهات والحالة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع ما، فهي أشبه بلغةٍ غير مكتوبة تعبر عن مراحل تاريخية مرت بها الشعوب. كالبشت أيضًا،

١٠ - البغلي، بشت البغلي تاريخ وتراث، ص٢٥.

فعند تتبع البشت كمنتج وسلعة من حيث الأنواع ودول المنشأ، قد يأخذنا ذلك إلى تفسير جديد للحدث بعيدًا عن التفسيرات السابقة.

قبل ذلك، كانت البشوت تُصنع من خام الصُّوف أو الوبر وتزركش جوانبه بخيوط من الحرير أو الذهب. مع الأخذ بعين الاعتبار بأنَّ خام البشوت يختلف على حسب الموسم، فالبشوت الشتوية تُصنع من الوبر الشتوي «وبر الجمل أو صوف الغنم»، أما البشت الصيفي؛ فيصنع من الصوف الربيعي، يُغزل وينسج يدويًّا ويُعرف ببشت القيلان لعدم ثقله، ويُستورد هذا البشت من العراق ويُسمَّى بالبشت النَّجفي[١١]. كما أن العمل بحياكة البشت وبيعه قد اختصت به بعض العوائل ذات الأصول الحساوية[١٢] مثل: عائلة البغلي والأمير والقطان.

عُرِفَت محلات بيع البشوت في الكويت منذ القرن العشرين في سوق البدر، وكان من الأسواق الرئيسة النشطة في الكويت قديمًا. إلَّا أنَّ محلات البشوت ومشاغل الخياطة لإنتاجه في السوق حتى نهاية عشرينات القرن العشرين قليلة جدًّا. فمشاغل[١٣] حياكة البشت تحتاجُ إلى عددٍ كبيرٍ من العمَّال، يصل عددهم للعمل بالبشت من ٢٠ إلى ٣٠ عاملٍ، وغالبيتهم يتوافدون من الأحساء للعمل. كما أنَّ العملَ بالبشوت يحتاجُ دفع أُجرة لكلِّ عاملٍ على حسب الجزء الذي يتخصص به في حياكة البشت مثل: « خياط التركيب- خياط البروج - خياط المكسر».

لذا فإن البشوت كويتية المصنع تحتاج إلى عمل مكلف وقليلة جدًّا في الأسواق، لعدم توفر الأماكن المناسبة للعمل في حياكته والأيدي العاملة المتدربة؛ لذا فإن التجار الكويتيين آنذاك يستوردون البشوت الجاهزة من نجد والعراق بكمياتٍ كبيرة. وبذلك فإن مادة البشت الأساسية لصنعه هي الوبر أو الصوف. وعند تتبع واردات الكويت من هذه المنتجات؛ نستخلص بأن منطقة نجد هي المصدِّر الأول لمنتجات: الإبل والغنم والصوف والسمن والجلود والمنتجات الحيوانية. كما أنَّ مدن المنطقة الشرقية من نجد خاصة الأحساء عرفت بحياكة البشوت وتصديرها،

١١ - عادل محمد العبد المغني، الاقتصاد الكويتي القديم (الكويت: مركز البحوث والدراسات، ١٩٨٧م، ص٩٨،٩٧.
١٢ - راشد الفرحان، مختصر تاريخ الكويت (الكويت: مكتبة دار العروبة، ١٩٦٠م)، ص٥٧.
١٣ - يعرف أصحاب المشاغل بالمعازيب.

فهي من طليعة المهن التي اشتهر بها أهل الأحساء[١٤]. ولعلَّ الرسائل بين التجار: النَّجديين والكويتيين تدلل على أن الأحساء هي المصدِّر الأول للوبر والصوف المحاك منه البشت. وفي رسالة من تاجر نجدي يقول عن تجارته مع الكويت في عام ١٣٤٦هـ - ١٩٢٧م:

« أخبار نجد ترضي، وسالت في أول سيل عام والسلع على حاله، ويطلبون البساط والزل وبشوت الوبر، أقيام بشوت الوير في نجد ٤٠-٥٥ ريالًا، ٣٥ ريالًا خياطة نصف دربوجة ، وأقيامه بالكويت درج ٣٥-٦٠ روبية».[١٥]

عند الربط بين نجد والكويت، نجد العلاقاتِ الكويتية النجدية قد اضطربت منذ عشرينيات القرن العشرين، وتحديدًا منذ ١٩٢١م عندما أعلن السلطان عبد العزيز آل سعود رغبته في منع المسابلة بين الكويت ونجد. وأتى ذلك القرار بعد رفض الجانب الكويتي بتأسيس جمرك؛ لتحصيل قيمة التبادل التجاري للبضائع التي يشتريها أهل نجد من الكويت. وجاءت المسابلة مع تحقيق رؤية ابن سعود للقضاء والسيطرة على حركة الإخوان في الجزيرة العربية، ولإنعاش الموانئ الشرقية لنجد « ميناء العقير والجبيل والأحساء»[١٦]، كما أكَّدت التقارير السنوية البريطانية بأن ابن سعود يسعى وراء وقف المسابلة إلى توجيه التجار النجديين نحو أسواق: الأحساء والجبيل والعقير؛ لإنعاشها بالإضافة إلى رغبة ابن سعود على وقف تحرك وانتقال القبائل الحدودية ما بين البلدين وإجبارهم على الانضمام تحت سلطته[١٧].

حاول الشيخ أحمد الجابر وقف المسابلة، والسعي نحو اتفاق ينعش اقتصاد البلدين، إلَّا أنَّ ابن سعود عرقل جميع المحاولات. وقد كانت آخر عشرينيات القرن العشرين سيئة على الاقتصاد الكويتي، حيث أصيب بشللٍ تامٍّ نتيجةَ تزامن

١٤ - خالد بن جابر الغريب، منطقة الأحساء عبر أطوار التاريخ (الخبر: الدار الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨٨م).

١٥ - انظر إلى عمر بن عبد الله العمري، صور من الحركة التجارية في عنيزة (الرياض، ١٣٤٦هـ)، ج ١، ص ٧٣.

١٦ - يؤكد سيف الشملان في رسالة له تعقيبية على مقالة كتبها خالد الفرج في مجلة البعثة بأن الهدف من المسابلة هو اقتصادي بحت، فموانئ الأحساء والجبيل قد ازدهرت بفضل توافد التجار النجديين عليها، حتى إن ضريبة المطر حانية التي فرضها ابن سعود على التجار الكويتيين عام ١٩٢٣م كانت باهظة جدًّا حتى يقول بأن جده قد دفع ١٠٠ روبية. سيف مرزوق الشملان، من تاريخ الكويت (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٦م) . ص ٢٧٣-٢٧٤.

17 - Persian gulf:Administration Reports 1938-1926' [373r] (1028/750)british library:india office records and private papers.qatar digital library.

الحصار الاقتصادي لابن سعود مع كساد اللؤلؤ والأزمة الاقتصادية العالمية. حتى انخفضت إيرادات الكويت عام ١٩٣٠م إلى ٧٥٪ من مجموع الدخل.

ومع ذلك فإن مساعي الكويت؛ لتحسين العلاقات الاقتصادية مع نجد مستمرة، حيث زار الشيخ أحمد الجابر ابن سعود في الرياض في رمضان ١٣٤٨هـ - يناير ١٩٣٠م، وصاغ المقيم السياسي بيسكو مع الشيخ أحمد الجابر الاتفاقية الجديدة، التي تحرص على عودة العلاقات التجارية بين البلدين خلال ستة أشهر[١٨]. إلاَّ أن الرفض السعودي كان محطمًا للآمال الكويتية، ولم يكن لهذه العرقلة مبررٌ من الجانب السعودي سوى نيته في استمرار وقف المسابلة، وعند النظر إلى موقف ابن سعود آنذاك، نجد بأن انتصاره على حركة الإخوان في معركة السبلة ١٩٢٩م قد عزَّزت من طموحه ومطالبه؛ لخضوع القوى في الجزيرة العربية[١٩].

لم يُكتب لمساعي بريطانيا والكويت؛ لإصلاح العلاقة الاقتصادية بين البلدين، على الرغم من السوء الذي طال الكويت من ابن سعود ودعمه للإخوان قبل ذلك في معركة الرقعي ١٩٢٨م؛ لذا فإن تزامن إجهاض جميع محاولات عودة العلاقات مع سوء الأوضاع الاقتصادية في المنطقة وعلى الكويت بوجه الخصوص، في حين على الجانب الآخر ازدهار الموانئ في الجبيل والعقير والأحساء. لذا فإن من المحتمل أن يكون قرار منع البشوت كردة فعل تراكمية على العلاقة الكويتية النجدية، خاصة إنَّ تشدد ابن سعود قد ازداد على وقف المسابلة ومعاقبة كل من يتهرب للمتاجرة بين البلدين في عام ١٩٣٠م على وجه الخصوص.

وجاء ذلك التحليل مع الربط ومقارنة بين تجارة البشوت بين البلدين في فترات زمنية مختلفة. ووفق التقارير البريطانية لصادرات وواردات الكويت [٢٠]، فإن واردات الكويت لعامي: ١٩٣٠-١٩٣١م قد شهدت انخفاضًا مقارنةً بالسنوات

١٨ - عادل عبد المغني، الاقتصاد الكويتي القديم، ص ١٤١.

19 - Persian gulf:Administration Reports 1938-1926' [373r] (1028/750).india office records and private papers. qatar digital library.

20 - Coll 29/30 'Persian Gulf. Kuwait: Trade Reports 408/407) 1931/1930).british library:).india office records and private papers.qatar digital library.

السابقة، حيث وصل إجمالي وارداتها إلى ٢٨٢,٠٠٠ جنيهًا إسترلينيًّا؛ لذا فإن الحالة الاقتصادية للكويت بين عامي: ١٩٣٠-١٩٣١م تعتبر من أسوأ الفترات، نتيجةَ تزامن الحصار الاقتصادي مع أزمة كساد اللؤلؤ، كما أن نسبة الواردات الكويتية من نجدٍ تتراوح ما بين: ٥-٢٢٪، وهي من أقل النسب عند مقارنتها مع واردات الكويت من: الهند وفارس والعراق، حيث بلغت واردات الكويت من الموانئ العربية النجدية، وخاصة في السلع والمنتجات النجدية بشكل عام انخفض من ٤٣,٠٠٠ يورو عام ١٩٢٨م - ١٩٢٩م إلى ٣١,٠٠٠ يورو عامي: ١٩٣٠-١٩٣١م ، كما في الجدول المرفق ٢ في الملحقات.

أما فيما يخص تجارة البشوت بين البلدين، فإن من الملحوظ نزول كمية استيراد العباءات المستوردة «كما سميت في الأرشيف البريطاني» عامي: ١٩٢٩-١٩٣١م إلى ٥ في حين كانت استيرادهم قبل المنع وسوء العلاقة وصل إلى ٤١٤، ليعود بعدها ويرتفع بعد وقف قرار المنع عام ١٩٣١م إلى ١٩٦ كما هو مرفق بجدول الواردات في الملحقات. وهنا نقصد بأنَّ عام ١٩٣١م يشمل أثر قرار المنع وأثر إزالته أيضًا. كما انخفضت معها قيمة السلعة المالية من ٤,٩٠٨ جنيهات إسترلينيَّة عامي: ١٩٢٨-١٩٢٩م إلى ٣,٤٩٠ جنيهًا عامي: ١٩٣٠-١٩٣١م. أما أسعار البشوت المستوردة فقد انخفضت مع انخفاض الطلب عليها، حتى وصلت إلى ١,٠٠٧ جنيهات إسترلينيَّة عامي: ١٩٣٠-١٩٣١م بعد ما كان الطلب يصل إلى ١,١٥٧ عامي: ١٩٢٨-١٩٢٩م كما في الجدول المرفق في الملحقات رقم ٣.

وعند تتبع استيراد الكويت للبشوت، نجد بأن قرار المنع قد خفض قيمة استيراده من العراق وفارس أيضًا، لكن تظل قيمة وكمية الواردات من الساحل العربي «والمقصود به هنا هي سواحل نجد الشرقية» أكثر انخفاضًا حتى إنها لم تسجل قيمة في عامي: ١٩٢٩م - ١٩٣٠م. وجاء ذلك بالتزامن مع انخفاض استيراد الصوف من نجد إلى ٢٢ عامي: ١٩٣٠م - ١٩٣١م بعد ما كانت كمية الاستيراد تقدر بـ ٦٦ عامي: ١٩٢٨-١٩٢٩م أي قبل المنع كما في الجدول المرفق في الملحقات رقم ٤.

ومن خلال ربط سبب حدث سنة البشوت بالنظر إلى الأبعاد المختلفة المحيطة بها: الاقتصادية والسياسية، فإن هذه الدراسة تقدم اتجاهًا جديدًا في الكتابات التاريخية نحو إعادة تفسير بعض الأحداث التي تُعاني من شرح غير كافٍ لمسبباتها والظروف المحيطة بالحدث، والتي أصبحت مجالًا للأخذ والرد بسبب غياب المعلومة الدقيقة. كما أنها تفتح الباب؛ لإعادة قراءة بعض الأحداث في تاريخ الكويت، فتاريخ الكويت بمصادره المحلية يحتاج إلى قراءة من جديد، وإعادة النظر حول أحداثه، بالإضافة إلى الالتفاف نحو دراسة الجوانب المهملة في المصادر، لاسيما الجوانب: الاقتصادية والاجتماعية.

المصادر والمراجع:

١- الحاتم، عبد الله، من هنا بدأت الكويت (الكويت: مطبعة دار القبس، ١٩٨٠م).

٢-الشملان، سيف، من تاريخ الكويت (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٦م).

٣- الفرحان، راشد، مختصر تاريخ الكويت (الكويت: مكتبة دار العروبة، ١٩٦٠م).

٤- الغنيم، يعقوب، الاعمال الشعرية الكاملة للشاعر راشد السيف (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠١٥م).

٥- جمال، محمد عبد الهادي، الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠٣م).

٦- الجاسم، نجاة، بلدية الكويت في خمسين عام (الكويت: بلدية الكويت، ١٩٨٠م.

٧- عبد المغني، عادل، الاقتصاد الكويتي القديم (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٨٧م).

٨- العمري، عمر بن عبد الله، صور من الحركة التجارية في عنيزة (الرياض، ١٣٤٦هـ).

٩- البغلي، رياض طاهر، بشت البغلي تاريخ وتراث (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠١٢م).

١٠- القوبعي، محمد عبد العزيز، تاريخ الأجداد دراسة لجوانب مختلفة من تاريخ مأثوراتنا الشعبية (الرياض: الفرزدق التجارية، ١٩٨٢م)

١١- الغريب، خالد بن جبر، منطقة الأحساء عبر أطوار التاريخ (الخبر: الدار الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨٨م).

1-Persian gulf:Administration Reports 1926-1938' [373r] (750/1028)british library:india office records and private papers.qatar digital library

2-Coll 30/29 'Persian Gulf. Kuwait: Trade Reports 1930/1931 (407/408).british library:).india office records and private papers. qatar digital library.

ملحقات رقم ١

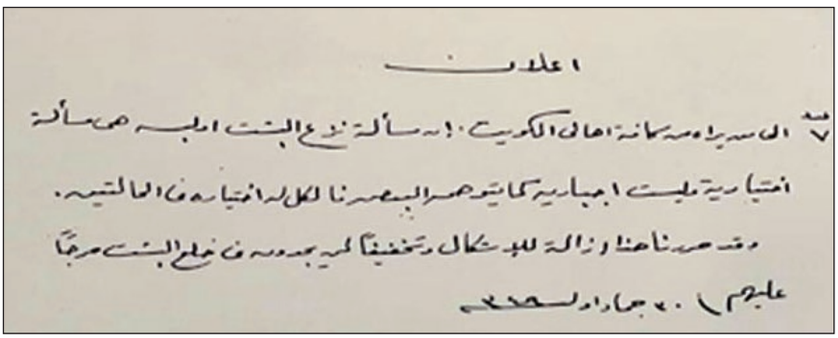

ملحقات رقم ٢

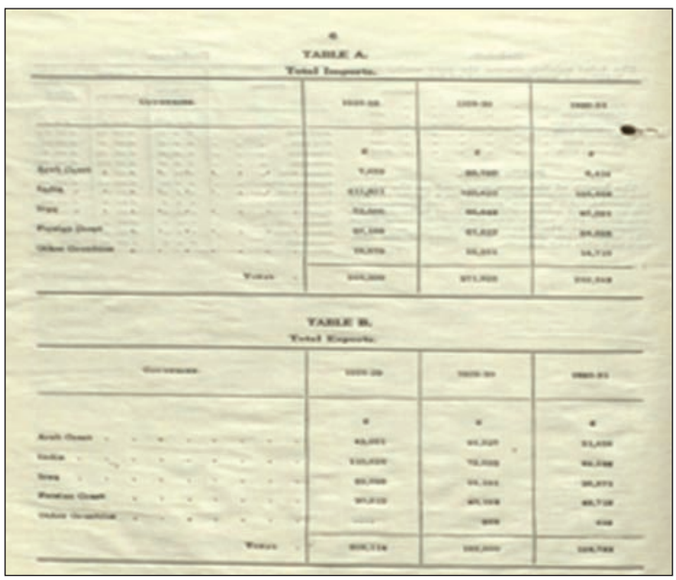

TABLE A.
Total Imports.

TABLE B.
Total Exports.

ملحقات رقم ٣

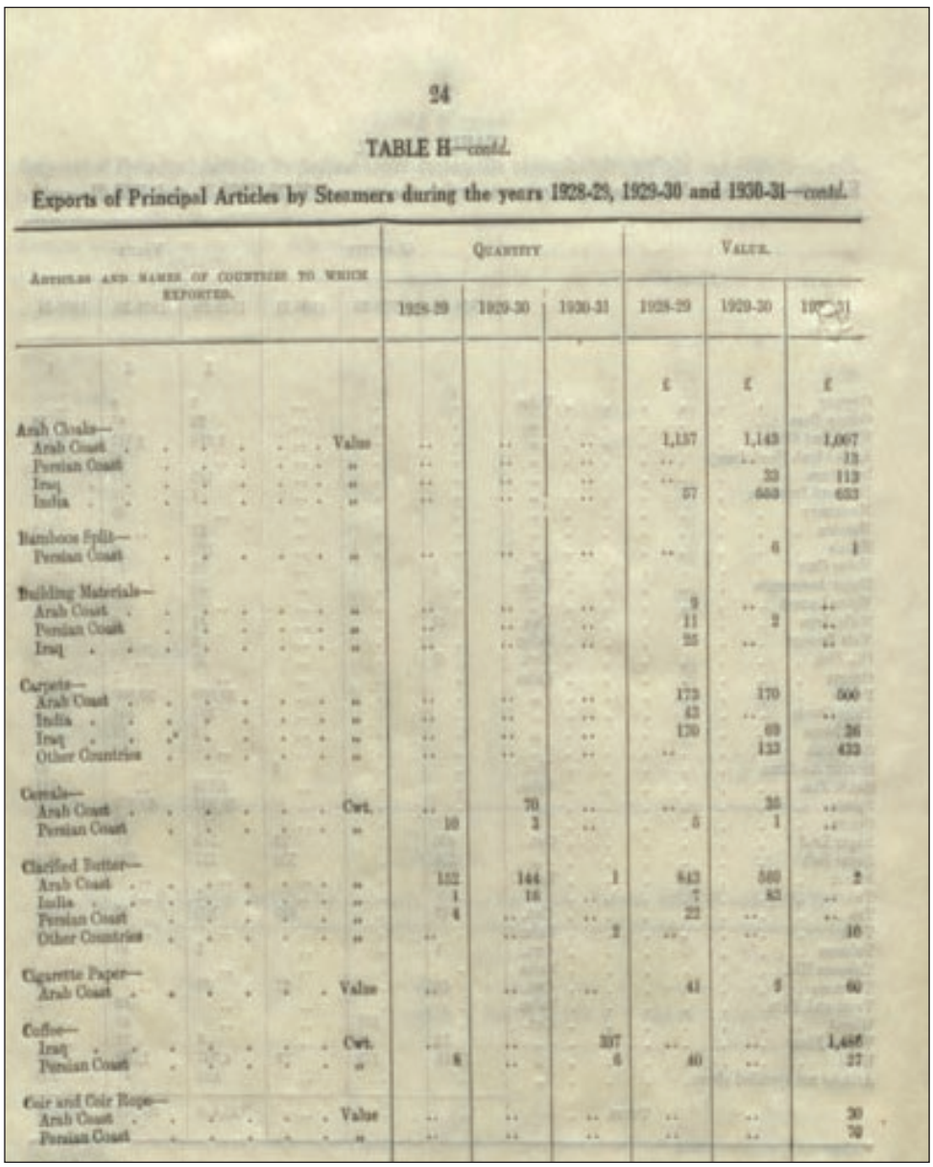

24

TABLE H—*contd.*

Exports of Principal Articles by Steamers during the years 1928-29, 1929-30 and 1930-31—*contd.*

Articles and Names of Countries to which Exported.		Quantity			Value.		
		1928-29	1929-30	1930-31	1928-29	1929-30	1930-31
					£	£	£
Arab Cloaks—							
Arab Coast	Value	..	..	..	1,137	1,143	1,067
Persian Coast	"	..	..	..	..	..	13
Iraq	"	..	..	..	..	33	113
India	"	..	..	..	57	669	653
Bamboos Split—							
Persian Coast	"	..	..	..	..	6	1
Building Materials—							
Arab Coast	"	..	..	..	9	..	..
Persian Coast	"	..	..	..	11	2	..
Iraq	"	..	..	..	35	..	..
Carpets—							
Arab Coast	"	..	..	..	173	170	500
India	"	..	..	..	43	..	..
Iraq	"	..	..	..	170	69	26
Other Countries	"	..	..	..	..	133	433
Cereals—							
Arab Coast	Cwt.	..	70	..	..	35	..
Persian Coast	"	10	3	..	5	1	..
Clarified Butter—							
Arab Coast	"	132	144	1	643	560	2
India	"	1	16	..	7	82	..
Persian Coast	"	4	..	..	22	..	..
Other Countries	"	..	..	2	..	..	10
Cigarette Paper—							
Arab Coast	Value	..	..	..	41	5	60
Coffee—							
Iraq	Cwt.	..	..	307	..	..	1,466
Persian Coast	"	6	..	6	40	..	27
Coir and Coir Rope—							
Arab Coast	Value	..	..	..	..	..	30
Persian Coast	"	..	..	..	..	..	70

ملحقات رقم ٤

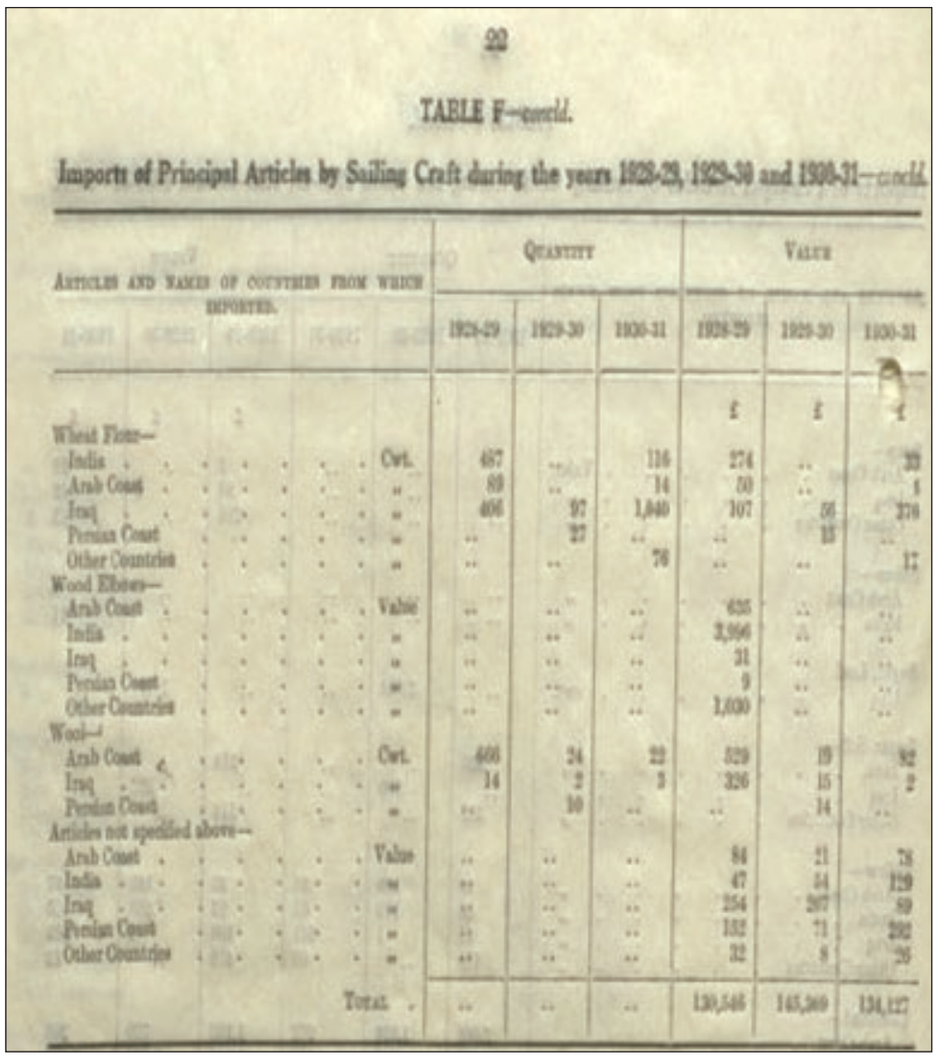

22

TABLE F—*concld.*

Imports of Principal Articles by Sailing Craft during the years 1928-29, 1929-30 and 1930-31—*concld.*

Articles and Names of Countries from which Imported.		Quantity			Value		
		1928-29	1929-30	1930-31	1928-29	1929-30	1930-31
					£	£	£
Wheat Flour—							
India	Cwt.	487	..	116	274	..	33
Arab Coast	"	89	..	14	50	..	4
Iraq	"	406	97	1,040	107	66	270
Persian Coast	"	..	27	..	..	15	..
Other Countries	"	..	..	76	..	..	17
Wood Ebony—							
Arab Coast	Value	..	..	..	635	..	..
India	"	..	..	..	3,996	..	..
Iraq	"	..	..	..	31	..	..
Persian Coast	"	..	..	..	9	..	..
Other Countries	"	..	..	..	1,030	..	..
Wool—							
Arab Coast	Cwt.	466	24	22	829	19	92
Iraq	"	14	2	3	326	15	2
Persian Coast	"	..	10	..	..	14	..
Articles not specified above—							
Arab Coast	Value	..	..	..	84	21	78
India	"	..	..	..	47	44	129
Iraq	"	..	..	..	254	207	69
Persian Coast	"	..	..	..	132	71	202
Other Countries	"	..	..	..	32	8	26
Total		..	..	..	130,546	145,269	134,127

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

قـواعـد النـشر في دوريـة (وثـائـق تـاريـخـيـة)
بـمركـز دراسـات الـخـلـيـج والـجـزيـرة الـعـربـيـة ـ جـامـعـة الـكـويـت

١ـ يرحب المركز بالبحوث التي تُركز على الوثائق التاريخية التي تتعلق بدولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية.

٢ـ أن يشمل البحث عرض وثيقة تاريخية، والتعليق عليها بصورة بحثية.

٣ـ ألا تقل عدد كلمات البحث عن (٢٥٠٠) كلمة.

٤ـ أن يقدم البحث إلى مدير المركز عبر الإيميل
gulf_center@yahoo.com .

٥ـ يمنح الباحث (٥٠) نسخة من الإصدار.

٦ـ يمنح الباحث مكافأة مالية قدرها (١٠٠) دينار كويتي.